الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة *20* أوت *1955* سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :العلوم الاقتصادية

السياسات التجارية وأثرها على التجارة الخارجية للجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000 -2017)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: الاقتصاد الدولي

إعداد الطلبة:
- جخار سلمى

إشراف الأستاذ:
- أرزيوقات مولود

أعضاء لجنة المناقشة.

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
بو ثلجة جمال	أستاذ محاضر - ب-	رئيسا	20 اوث 1995-سكيكدة-
ارزيوقات مولود	أستاذ مساعد -ا-	مقررا	20 اوث 1995-سكيكدة-
سحاب نادية	أستاذمحاضر -ب-	ممتحنا	20 اوث 1995-سكيكدة-

الموسم الجامعي: 2018 - 2019

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على اشرف الخلق محمد رسول الله

إن أول الشكر لمن له الشكر الله عزوجل الذي وفقني إلى إنهاء هذا العمل وهذا الاجتهاد بشري يلزمه النقص ويحتاج الى التصويب والارشاد و حسبي الله أني اجتهدت

يشرفني أن أتقدم بالشكر والعرفان الى الأستاذ المشرف " أرزيوقات مولود " لما أسداه من إرشاد ونصائح .

التي كان لها أثر على إتمام هذا العمل كما يسرني أن اتقدم بخالص الشكر إلى الأساتذة

الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بالموافقة على مناقشة هذا العمل

الإهداء

إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات إلى أغلى إنسانة في الوجود " أمي الحبيبة "أدامها الله لنا.

إلى من علمني كيف أبدأ خطوات الحياة إلى ذلك الرجل العزيز "أبي الغالي "

إلى من تحلو الحياة بوجودهم وتميزوا بالوفاء والعطاء "أختي مريم "الغالية و " أخي حمزة "الغالي
و " خالي أحمد " الغالي.

إلى من ساندني ورفيق دربي خطيبي الغالي " سيف الدين "

إلى كل أفراد عائلتي وكل أصدقائي وزملائي إليهم جميعا كل الشكر والتقدير

الملخص

تعتبر التجارة الخارجية أحد أهم الأنشطة الاقتصادية في وقتنا الراهن، أين غدت الحدود بين البلدان مجرد خطوط وهمية لا قيمة لها أمام ضرورة التبادل الدولي، و تختلف طريقة تنظيم هذا القطاع من دولة إلى أخرى حسب ظروفها الاقتصادية , و هي حالة بلد مثل الجزائر والتي اختلفت سياساتها المتبعة في هذا المجال تبعا للنهج الاقتصادي المتبع من فترة إلى أخرى و حسب ما أملته مجموعة الظروف الاقتصادية و السياسية التي مرت بها.

ولقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التي تهدف الى تشخيص أهم السياسات التجارية التي عرفتها الجزائر خلال الفترة 2000-2017 الى دراسة و تحليل أهم الأثار التي ترتبت عن هده السياسات على التجارة الخارجية الجزائرية وقد توصلنا منها أنه لكي تنجح سياسة تحرير التجارة الخارجية الجزائرية ينبغي لها ان تتدرج تحت استراتيجية كلية لتنمية الصادرات خاصة خارج المحروقات و ايضا تحسين قدراتها التنافسية في ظل هده التطورات الدولية.

الكلمات المفتاحية : التجارة الخارجية، سياسة التجارة الخارجية، التبادل الدولي.

Abstract

The Foreign trade is one of the most important economic activities in our time, where the borders between countries have be comemere imaginary lines that are worth less to the need for international exchange, and the way of organizing thissector varies from country to country depending on the economic conditions and the strength of its international position, The case of a country like Algeria, whose policies differ in accordance with the economic approachad opted from one period to another, as the group of economic and political conditions has predicted.

The Algerian foreign trade sector has undergone various periods of transformation since independence to this day, which was characterized by the almost total dependence on the export of fuel as a main source of Algeria 's foreign revenues in return for a continuousn crease in dependence on imports fromabroad in supplying the local market. Aspects relating to the national economy in general and foreign trade in particular.

In thisstudy, weattempted to addressmainly the impact of the policy of liberalizing foreign trade on Algeria 's foreign trade in various aspects during the period 2000-2017.

Which requires the organization of this exchange of a set of procedures and lawsthat are selected in accordance with the prevailing conditions in the country.

Keywords: foreigntrade, foreigntradepolicy, international exchange.

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: الإطار النظري لتجارة الخارجية و السياسات التجارية	5
تمهيد الفصل	06
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية والسياسات التجارية	07
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية	07
المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول السياسات التجارية	14
المبحث الثاني: علاقة السياسات التجارية بالنظم الاقتصادية واتجاهات التجارة الخارجية	21
المطلب الأول: علاقة السياسة التجارية بالنظم الاقتصادية	21
المطلب الثاني: التجارة الدولية والشركات متعددة الجنسيات	22
المطلب الثالث: لإصلاح التجارية واتجاهات التجارة الخارجية	23
المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة	26
المطلب الأول: الدراسات السابقة	26
المطلب الثاني : القيمة المضافة	27
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني: واقع تطور التجارة الخارجية في الجزائر (2000–2017)	29
تمهيد الفصل	30
المبحث الأول: مراحل تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر	31
المطلب الأول: مرحلة الاحتكار	31
المطلب الثاني: مرحلة التحرير	32
المبحث الثاني: التجارة الجزائرية في ظل الاتفاقيات الدولية	35
المطلب الأول: الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة	35
المطلب الثاني: الجزائر في ظل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي	39

المطلب الثالث: الجزائر ومنظمة التجارة العربية الحرة الكبرى	43
المبحث الثالث: تطور التجارة الخارجية الجزائرية في ظل سياسة التحرير (2000-2017)	46
المطلب الأول: تطور حجم الصادرات الجزائرية (2000-2017)	46
المطلب الثاني: تطور حجم الواردات الجزائرية (2000-2017)	53
المطلب الثالث: الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2017).	61
خلاصة الفصل	65
خاتمة	67
قائمة المراجع	71

قائمة الجداول

رقم الجدول	قائمة الجداول	الصفحة
1	الميزة المطلقة	10
2	الميزة النسبية	11
3	تطور صادرات المحروقات الجزائرية خلال الفترة (2000–2017)	45
4	هيكل الصادرات غير النفطية الجزائرية خلال الفترة(2000–2017)	47
5	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000–2017)	50
6	تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000–2017)	54
7	تطور التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة(2000–2017)	55
8	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000–2017)	60
9	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2016 2017)	62

قائمة الأشكال

رقم الشكل	قائمة الاشكال	الصفحة
1	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000–2017)	63

مقدمة

مقدمة

لقد عرف العالم في العقد الأخير من القرن العشرين تسارعا هائلا للأحداث أين حدثت ثورة تكنولوجية مذهلة خاصة في مجال الاتصال والمواصلات وانتشرت عمليات الإنتاج بفضل تنامي نشاط الشركات متعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية في كل ركن من أركان العالم كما تسابقت التدفقات المالية إلى عدد كبير من الدول النامية حيث عرفت التجارة أكثر فتراتها ازدهارا، حيث أنه أصبح من المستحيل على الدول النامية منها والمتقدمة العيش بمعزل عن الدول الأخرى ومنها أصبحت التجارة الخارجية تلعب دورا هاما في اقتصاد أي دولة فهي الشريان الأساسي الذي يربط الدول ببعضها البعض غذ تعتبر أيضا القناة الرئيسية التي تمكن من التصدير والاستيراد ذلك أن التبادل الخارجي هدفه هو زيادة دخل الدولة من العملة الصعبة وجل الاستثمارات وتحسين التنافسية الخارجية وتصريف فائض الإنتاج المحلي وتحقيق التوازن في الميزان التجاري وكذا ميزان المدفوعات.

والجزائر كسائر الدول النامية عرفت تحولات اقتصادية هامة بعد استقلالها فبعدما اعتمدت في تسيير على المنهج الاشتراكي الذي لم يحقق ما كان مرجو منه خاصة بعد الهزة النفطية سنة 1986 التي مثلت هزة للاقتصاد السوق بهدف تحرير التجارة وترقيتها وبعد هذا الانتقال كان لزاما عليها اعتماد عدة إصلاحات حيث قامت بإبرام اتفاقيات كاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ودخولها في تكتلات إقليمية أخرى في إطار مساعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وما زاد من اهتمام الحكومة بترقية هذا القطاع هو الانهيار الأخير لأسعار المحروقات بداية من منتصف 2014 إذ حتم على الحكومة الاهتمام بعدة قطاعات بديلة وبقطاع التجارة الخارجية على وجه الخصوص كبديل أساسي لجلب الإيرادات خارج المحروقات.

وفي ظل هذه التغيرات أصبح من الضروري الشروع في تطبيق سياسة جديدة لتنشيط وترقية الحركة التجارية للمبادلات فهذه الأخيرة لها دو فعال في التأثير على التجارة الخارجية وتسهيل مسار يتأقلم والظروف الحالية المعتمد عليها.

ومن هذا المنطق يمكننا الحديث عن التجارة الخارجية الجزائرية وتأثير السياسات عليها و هنا أيضا تبرز ملامح إشكالية بحثنا و التي يمكن صياغتها كالاتي:

1-الإشكالية:

ماهو أثر سياسة التحرير على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من[2000 -2017]؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الى التساؤلات الفرعية الأتية:

- ما هو واقع السياسة التجارية والتجارة الخارجية الجزائرية؟
- ما هو أثر سياسة التحرير التجاري على التجارة الخارجية للجزائر؟

- ما هو حجم التطور الحاصل في قطاع التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة [2000–2017]؟

2–فرضيات الدراسة:

- لقد عرفت الجزائر سياستين تجاريتين هما سياسة الاحتكار والتحرير.
- كان لتحرير التجارة الخارجية في ضل الاتفاقات الدولية آثار إيجابية و أخرى سلبية على التجارة الخارجية الجزائرية.
- عرفت التجارة الخارجية الجزائرية تطوراملحوظا خلال الفترة الممتدة بين [2000–2017] شملت كلا من الميزان التجاري و الصادرات و الواردات.

3–أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في دراسة موضوع السياسات التجارية و التجارة الخارجية لما يحظى به من اهتمام ونقاشات حول العالم.
- الموضوع يندرج في إطار التخصص.
- محاولة حل مشكلات العوائق التي مازالت تحول دون ترقية صادرات إلى المستوى المطلوب كذلك التقليل من عملية الاستيراد و السعي إلى اقتراح حلول لذلك.
- إبراز أهمية الاتفاقات التي تقوم بها الجزائر للدخول في مجريات التطورات الحاصلة و الخروج باقتصادنا للأسواق العالمية.
- الرغبة في المساهمة في إيجاد حلول لإشكالية اعتماد الاقتصاد الجزائري على مردود وحيد و هو النفط.

4–أهمية و أهداف الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الأهمية التي يكتسبها قطاع التجارة الخارجية في النظام الاقتصادي لأي دولة وذلك لمجموعة من العوامل أهمها:

أ– **العامل السياسي:** و المرتبط أساسا بالسيادة الوطنية للبلد، فالتبادل التجاري يتم بين طرفين محلي و أجنبي.

ب–**العامل الاقتصادي:** ويتمثل في قيام الاقتصاد الحديث على ظاهرة التبعية المتبادلة بين مختلف دول العالم

ج– **العامل الاجتماعي:** حيث تعتبر سياسة التجارة الخارجية أداة رئيسية في تحسين مستويات معيشة الأفراد من خلال مساهمتها في الناتج الوطني، وبالتالي زيادة دخول الأفراد و تحقيق مناصب شغل جديدة.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق بعض الأهداف أهمها:

- تشخيص أهم السياسات التجارية التي عرفتها الجزائر في الفترة الممتدة من 2000 –2017.

- دراسة و تحليل أهم الأثار التي ترتبت عن هذه السياسات على التجارة الخارجية في الجزائر خلال هذه الفترة و التركيز بالخصوص على جانب الصادرات ، الواردات و الميزان التجاري.

5- حدود الدراسة:

لهذه الدراسة حدود و إطار زماني ومكاني، أما المكاني فهو الجزائر و الزماني فهو الفترة الممتدة من 2000-2017 .

6-المنهج البحثي:

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة ومعالجة الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لتقييم أثار سياسة التحرير على التجارة الخارجية في الجزائر من 2000-2017.

أما المنهج التاريخي فقد استعملناه في لتبيان أهم المراحل التي مرت بها الجزائر.

7-صعوبات البحث:

- الاختلاف الكبير في الإحصائيات باختلاف مصادرهم .
- امام حداثة موضوع انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى و دراسة الأثار المحتملة الوقوع من جراء انضمامها على التجارة الخارجية اصطدمنا بالنقص الكبير في المؤلفات و المراجع التي تعالج الموضوع.

8-هيكل البحث:

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين أساسيين إضافة إلى مقدمة وخاتمة وهي:

- **الفصل الأول:**الإطار النظري للتجارة الخارجية و السياسة التجارية

حيث تناول في المبحث الأول ماهية التجارة الخارجية و السياسات التجارية الذي قسم إلى مطلبين المطلب الأول تناول مفاهيم التجارة الخارجية ثم تتبع مسار تطور نظرياتها لتمكن من ربط الموضوع بالتحولات الاقتصادية لها ، أما المطلب الثاني فتناول مفاهيم عامة للسياسات التجارية التي تميزت بنوعين قمنا بذكرهما ، وهما سياسة الحرية التجارية و سياسة التقييد التجارية ، و المبحث الثاني قمنا بالتطرق إلى علاقة السياسات التجارية بالنظم الاقتصادية و اتجاهات التجارة الخارجية وصولا إلى المبحث الثالث الذي يتناول الدراسات السابقة و أهم أهداف التي وردت فيها.

- **الفصل الثاني :** واقع تطور التجارة الخارجية في الجزائر من 2000-2017

في المبحث الأول تطرق إلى مراحل تنظيم التجارة الخارجية بدءا من مرحلة الاحتكار إلى مرحلة التحرير التي قامت الجزائر بانتهاجها مؤخرا، بينما المبحث الثاني جاء حول التجارة الخارجية الجزائرية في ظل اتفاقيات الدولية ، تطرق إلى المنظمة العالمية للتجارة ، الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و الجزائر ومنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وانتهينا بمبحث ثالث عرضنا فيه تطور التجارة الخارجية في ظل سياسة التحرير في الفترة الممتدة من 2000 -2017 .

الفصل الأول:

الإطار النظري للتجارة الخارجية والسياسات التجارية

تمهيد

تعتمد كل الدول في عالمان المعاصر على بعضها البعض لإشباع جزء من حاجاتها من السلع والخدمات وتعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز واحد المكونات الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية حيث أنها تتفاعل مع اقتصاديا مختلف بلدان العالم المتقدم منه والنامي على حد سواء وقد أثبتت سبيلا في تحقيق نمو اقتصادي للدول السائرة في التحديث وهي تخضع لمجموعة من الإجراءات واللوائح التي تصدر من جانب الجهات الحكومية المختصة في المجال الاقتصادي لتنظيم نشاط التجارة الخارجية سواء بتقييد أو التحرير من العقبات التي تواجهها البلدان على المستوى الدولي وهي تسمى (بالسياسات التجارية).

وسنتطرق في هذا الفصل المقسم إلى ثلاث مباحث حيث سنع

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للتجارة الخارجية والسياسات التجارية

المبحث الثاني: علاقة السياسات التجارية بالنظم الاقتصادية واتجاهات الخارجية أما

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة أي "مقارنة"

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية والسياسات التجارية

تعتبر السياسة التجارية إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية للدول في الوقت الراهن وتختلف حسب نوع السياسة المتبعة لتطبيقها أمام حتمية التبادل التجاري بين مختلف الدول وهي على مسارين الأول الفكر الذي يدعو إلى سياسة الحرية التجارية وهو الذي تقوم عليه الأسس النظرية لنظريات التجارة الخارجية التي تدعو غالبيتها إلى حرية التجارة وعدم تدخل الدول ومساراتها والثاني هو الفكر الذي يدعو إلى سياسة الحماية أي التدخل في التجارة ومساراتها.

وتعد التجارة الخارجية مخرج أساسي للشعوب من اجل التبادل التجاري بينها فهي تساهم بشكل كبير تلبية الحاجات الغير متوفرة لدى الدول الأخرى وسد النقص الموجود فيها ومنه سوف تبرز في هذا المبحث المفاهيم الأساسية للتجارة الخارجية والسياسات التجارية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية

سنحاول في هدا المطلب التطرق الى عدة تعاريف للتجارة الخارجية و أهميتها.

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية وأهميتها

أولا: تعريف التجارة الخارجية

وتعرف بـ "المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية"[1].

ويمكن تعريفها كذلك من زاويتين:

المعنى الضيق ويشمل الصادرات والواردات المنظورة (السلع) وكذلك الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات) أما المعنى الواسع فيشمل الصادرات والواردات المنظورة والصادرات والواردات غير المنظورة بإضافة إلى الحركة الدولية لرؤوس الأموال والهجرة الدولية للأفراد، ويطلق الاقتصاديون على المعنى الضيق للتجارة الخارجية مصطلح "التجارة الخارجية" وعلى المعنى الواسع "التجارة الدولية"[2].

وتعرف أيضا بأنها: "هي حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة حيث تشمل الحركات الدولية لرؤوس الأموال"[3].

ومنهنستخلص التعريف التالي "هي عملية التبادل التجاري المختلف بين دول العالم بمقتضى اتفاقيات وقوانين معترف بها دوليا".

---

[1]– رشاد العصر وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص 12.

[2]– يونس محمود، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الأردن، 1991، ص 31.

[3]– حسام على داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة، عمان، 2000، ص 13.

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية

* تظهر أهمية التجارة الدولية في العديد من النقاط نذكر منها:

– القدرة على الاستعانة بالأيدي العاملة والخبرات الأجنبية لأن تحقيق معدلات نمو اقتصادي يحتاج إلى كوادر فنية ماهرة فن الأيدي العاملة وقد تكون غير متوفرة في البلد.

– والقدرة على تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات وخاصة في الدول النامية التي تحتاج إلى: استيراد الآلات والمعدات والسلع الاستثمارية التي لا ينتجها الاقتصاد المحلي[1]

– العلاقة الوطيدة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي، ترقي حجم ونط التجارة الخارجية فنقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية تحقق التوازن في السوق الداخلي نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.[2]

– الارتقاء بذوق المستهلك المحلي

– إقامة علاقة طيبة بين الدول

– العولمة التي تحاول جعل العالم قرية صغيرة

– أصبحت التجارة الخارجية من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها كل دول العالم فهي التي توفر للمجتمعات المختلفة السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها محليا أو تلك التي تحصل عليها من الخارج بتكلفة أقل نسبيا من تكلفة إنتاجها محليا ولذا فإن التجارة الخارجية تتيح لدول العالم إمكانية الحصول على المزيد من السلع ومن ثم تسهم في زيادة رفاهية دول العالم.[3]

– عدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تقوم بإنتاج السلع والخدمات التي تحتاجها محليا بسبب عدم توافر الظروف الطبيعية والجغرافية الملائمة لإنتاج هذه السلع محليا[4].

– العلاقة الوطيدة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي، يؤثر في حجم ونمط التجارة الخارجية فتنقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.

---

[1]– محمد بن إبراهيم التويجري "التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة" المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، تونس،2002، ص 9.

[2]– رعد حسن الصرن، السياسات التجارية الخارجية، دار الرضا للنشر، الجزء الأول، 2000، ص 57.

[3]– محمد أحمد السيرتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية، الطبعة الأولى، مصر، 2009، ص 9.

[4]– عبد الرحمن يسري أحمد، محمد أحمد السيرتي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، 2009، ص 8.

الفرع الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية وأهم نظرياتها

أولا: أسباب قيام التجارة الخارجية: يرجع أسباب قيام التجارة الخارجية إلى:

*** اختلاف العوامل الجغرافية للدول**

ويرجع هذا الاختلاف إلى عدة أسباب أهمها اختلاف الموقع الجغرافي والمناخ والموارد الطبيعية وغالبا ما يؤثر الموقع الجغرافي بدوره على المناخ والموارد الطبيعية.

*** اختلاف العوامل الاقتصادية**

ويقصد بها الموارد البشرية ورؤوس الأموال وتكاليف الإنتاج وهي تختلف بدورها من مكان لآخر ومن دولة لأخرى.

*** اختلاف العوامل التكنولوجية**

التكنولوجيا في أبسط معانيها هي فن الإنتاج أي الأساليب والوسائل المستخدمة في عمليات الإنتاج أما التقدم التكنولوجي فيتمثل في تطوير هذه الوسائل والأساليب مما يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج وتحسين نوعية المنتجات ويتمثل التقدم التكنولوجي الحلقة الحاسمة في تحديد القوة الاقتصادية لأي دولة وتوجد ثلاثة معايير أساسية للحكم على القوة العلمية والتكنولوجية الخارجية وتحديد صادراتها التكنولوجية أي اتفاق على البحث، التطوير العلمي وإنتاجية العمالة في كافة قطاعات الاقتصاد في الدولة بإضافة إلى بعض العناصر الأخرى مثل: عدد ونسبة خريجي التعليم العالي.[1]

الفرع الثالث: أهم نظريات التجارة الخارجية

أولا :النظرية الكلاسيكية

***نظرية الميزة المطلقة أو التكاليف المطلقة (لآدم سميث)**

استعرض آدم سميث في كتابه ثروة الأمم فوائد حرية التجارة فأوضح أن حرية التجارة تتيح للبلد الاستفادة من مزايا تقسيم العمل لأنها توسع السوق ولقد جاء حديث آدم سميث عن حرية التجارة في معرض هجومه على ما أسماه النظام التجاري.[2]

حيث يرى آدم سميث أن التجارة بين دولتين تتم على أساس الاختلاف في التكاليف المطلقة حيث تقوم الدولة بالتخصص في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها بكلفة أقل وتبادلها بسلعة كلفتها أقل في الدول الأخرى وهذا يؤدي

[1]– صلاح الدين حسن السيسي، التجارة الدولية والصيرفة الالكترونية، دار الكتاب الحديث للنشر، الطبعة الاولى، القاهرة، 2014، ص ص 9–10.

[2]– عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 70.

بالتالي إلى التخصص وتقسيم العمل الدولي ومن ثم استغلال الموارد الاقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة وزيادة الإنتاج واتساع نطاق السوق من سوق محلية ضيقة إلى سوق دولية واسعة في ظل تجارة خارجية حرة[1].

ولنبين فكرة آدم سميث نفرض أن دولتا البرازيل و و.م.أ بينهما اختلافات في التكاليف المطلقة لإنتاج التمور والقمح وهو ما نبنيه في الجدول رقم1.

الجدول رقم 01: الميزة المطلقة

الانتاج / الدول	البن	القمح
الو. م .أ	1	4
البرازيل	3	2

المصدر:عبد الرحمن يسري أحمد السيرتي الاقتصاديات الدولية ,الدار الجامعية, الاسكندرية ,2009.

يتضح لنا من الجدول أن الولايات المتحدة الامريكية تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج القمح بينما البرازيل تتمتع بميزة مطلقة في انتاج البن وحسب آدم سميث فإن الولايات المتحدة الامريكية يجب أن تتخصص في إنتاج و تصدير القمح في حين البرازيل في إنتاج وتصدير البن ثم تقومان بتبادل الإنتاج حتى تستفيد من مزايا التجارة الخارجية.[2]

*** نظرية الميزة النسبية (دافيد ريكاردو)**

تقوم نظرية الميزة النسبية أساسا على الاعتبارات الاقتصادية والمكاسب المترتبة بتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي.

ولقد طرح ريكاردو ظاهرة وهي كون إحدى الدول لا تمتلك أي ميزة مطلقة في إنتاج أي من السلعتين محل التبادل رغم هذا فبإمكانها المشاركة في عملية التبادل الدولي وحسب هذه النظرية فإن البلد قد يكون أكثر كفاءة من بلد آخر في إنتاج سلعتين ومن ثم يستطيع أن ينتجها بنفقات أقل ويصدرها بأسعار أقل ومع ذلك سيجد أن مكسبه من التجارة الدولية سوف يكون أكبر ذات تخصص في إنتاج وتصدير إحدى السلعتين فقط وهي التي يتميز فيها نسبيا.[3]

وتنسب نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو ونبينها في الجدول التالي حيث نعرض فيه دولتان البرتغال و انجليترا تنتجان النبيد و المنسوجات وبينهما اختلاف في التكاليف النسبية للإنتاج.

---

[1]– علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص ص 36–37.

[2]عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، المرجع السابق، ص70.

[3]– عبد الرحمن يسري أحمد وإيمان محمد زكي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 24.

الجدول رقم 02: الميزة النسبية

وحدات العمل التي تتطلبها وحدة واحدة من الانتاج /السنة

الدول \ لإنتاج	النبيد	المنسوجات
البرتغال	80	90
انجلترا	120	100

المصدر: علي عبد الفتاح ابو شرار, الاقتصاد الدولي, دار المسيرة للنشر والتوزيع ,الاردن, 2007.

نلاحظ من الجدول ان البرتغال تنتج السلعتين بتكلفة مطلقة اقل منتكلفة انتاجها المطلقة في انجلترا الا ان التكلفة النسبية الانتاج النبيد اقل من التكلفة النسبية لانتاج المنسوجات والتكلفة النسبية لانتاج المنسوجات في انجلترا اقل من التكلفة النسبية لانتاج انبيد وعليه يكون من مصلحة البرتغال ان تتخصص في انتاج النبيد و ان تعتمد على اجلترا في تزويدها بالمنسوجات و العكس بالنسبة الانجلترا و بدلك فالاختلاف في التكلفة النسبية هو الدي يعد شرط ضروري وكافي لقيام التبادل بين الدولتين والاستفادة كلاهما من هدا التبادل.

*** نظرية القيم الدولية (جون ستوارث ميل)**

وتنسب هذه النظرية إلى جون ستوارث ميل حيث قام باستكمال النقص في نظرية ريكاردو فقد عانى ميل بدراسة موضوع القيم الدولية أو بعبارة أخرى النسبية التي يتم على أساسها مبادلة سلعة بسلعة.[1]

حاول جون ستوارث ميل بحث العوامل والقوى التي تحكم معدل التبادل الدولي والتي لم يتم التطرق إليها من قبل ريكاردو في نظرية الميزة النسبية وقد أوضح ميل أن القيم الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة إنتاجها بل يحددها المستوى الذي يتعادل فيه طلب كل دولة على سلعة الدولة الأخرى، وما يطلق عليه المستوى التوازني للطلب المتبادل على السلعتين من قبل الدولتين.[2]

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية

جاءت هذه النظرية تطورا لإسهامات المدرسة الكلاسيكية وتشمل مايلي:

[1]– سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، مصر، 2011، ص ص 70-71.

[2]– فليح حسن خليف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسات الوراق للنشر، الأردن، 2004، ص 56.

*** نظرية هيكشر وأولين**

إن نظرية هيكشر وأولين كنظرية التحديث الكلاسيكية قامت على أن اختلاف النفقات النسبية يرجع إلى اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج وتقوم هذه النظرية على مجموعة من الفروض التي يمكن أن نجيزها فيمايلي:

أ- إن التكنولوجيا المتاحة لإنتاج نفس السلعة واحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد بالنسبة لأي سلعة في دول الإنتاج إذن واحدة في البلد الواحد وقد تكون كذلك بين البلاد المختلفة وقد لا تكون.

ب- إن السلع المختلفة تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج

ج- إن أذواق المستهلكين معطاة من حيث أنه يترتب على التجارة الدولية أي تغيير في هذه الأذواق.

د- إن نمط توزيع الدخل معطاة ومعروف في البلاد المختلفة.

*** نظرية ليندر**

يرى ليندر أن تفسير التجارة الدولية باختلاف نسب عناصر الإنتاج مبالغ فيه بدرجة كبيرة فهذا الاختلاف لا يفسر التجارة داخل الأقاليم كما أنه لا يفسر قيام التبادل الدولي إلا بالنسبة لبعض أنواع السلع فقط، ففي تفسيره لقيام التجارة الدولية يفرق ليندر بين نوعين من السلع المنتجات الأولية والسلع الصناعية.[1]

وتعرف هذه النظرية بنظرية "تشابه الأذواق" وجاءت تسميتها من أن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق وقد بدأ ليندر تحليله باعتماد على الفرضيات التالية:

أ- إن الدول ستقوم بتصدير السلع التي تمتلك لها أسواق كثيرة ورائجة وبرر ذلك بالحاجة إلى إنتاج كبير الحجم من أجل تمكين المنشأ المحلية من تحقيق وفرات الحجم الاقتصادية وبالتالي تخفيض تكاليف إنتاج هذه السلع مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها لتتمكن من غزو الأسواق الأجنبية.

ب- إن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق وبالتالي يمكن قيام التجارة بين الدول متشابهة الدخل، لكون أسعار السلع تناسب المستهلكين في الدول الأخرى بسبب تساوي القدرة الشرائية.[2]

ثالثا: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية

وتشمل النظريات التالية: نظرية اقتصاد الحجم ونموذج الفجوة التكنولوجية، نموذج دورة حياة المنتج.

---

[1]- جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، 1992، ص ص 27-28.

[2]- رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2009، ص 59.

*** نظرية اقتصاد الحجم**

نقصد بنظرية اقتصاد الحجم اقتصاديات الحجم في فرع معين إذا نتج عن الزيادة في حجم عوامل الإنتاج المستعملة زيادة بنسبة أكبر في حجم الإنتاج، قد تم إقصاء هذه الظاهرة بحيث إذا وجدت اقتصاديات حجم فإن التخصص العلمي لا يعتمد فقط على حيازة عوامل الإنتاج ولا يمكن ضمان الربح للطرفين المتبادلين في مثل هذا النوع من التبادل[1].

*** نموذج الفجوة التكنولوجية**

يعود أصل هذا النموذج إلى الاقتصاد "بوزنرا، حيث يركز في تفسيره لنمط التجارة الخارجية بين الدول على إمكانية حيازة إحدى الدول على طريق فنية متقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل مما يؤهل هذه الدول إلى اكتساب مزايا نسبية مختلفة مستقلة عن غيرها من الدول بمعنى أن الاختلافات الدولية في المستويات التكنولوجية تحقق اختلافا مناظر في المزايا النسبية المكتسبة.

إن الدول صاحبة التفوق التكنولوجي تقوم بتصدير السلع كثيفة التكنولوجيا إلى الدول التي تشهد تغير في مستويات التكنولوجيا المستخدمة بها، فالدولة صاحبة الاختراع تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلعة ذات التكنولوجيا ويزول هذا الاحتكار بزوال التفوق التكنولوجي لهذه الدولة.

فالنتيجة المستخلصة من هذه النظرية أنه من مصلحة الدولة المتطورة أن تبقى على الفجوة التكنولوجية أطول فترة ممكنة تحافظ حتى على اكتساب الميزة النسبية المتمثلة في التفوق التكنولوجي ومن ثم احتكار المعلومات وإعاقة نقل وتقليد التكنولوجيا إلى الدول النامية[2].

*** نموذج دورة حياة المنتج**

يعتبر هذا النموذج أكثر امتداد لنموذج الفجوة التكنولوجية والذي تم تقديمه بواسطة اقتصادي فرنون في سنة 1966م، ووفقا لهذا النموذج فإنه عادة ما يتطلب رؤوس أموال وعمالات على مستوى عالي من المهارة الإنتاجية وعندما يكتمل المنتج ويصبح ناضجا ويحوز على قبول إجماعي فإنه يصبح نمطيا، أي يصبح من الممكن إنتاجية

---

[1]– عبابسة نوال، التخصص الدولي بين واقع حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التحليل والإشراف الاقتصادي، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، السنة ، 2008–2009، ص ص 32–33.

[2]– مخلوفي عبد السلام، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، أثر اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة، بالتجارة trips على نقل التكنولوجيا والقدرة التنافسية لمنتجات الدول النامية في الأسواق العالمية، يومي 22–23 أفريل 2003، ص 1.

بواسطة وسائل إنتاجية عامة وبواسطة عمال أقل مهارة وعليه فإن الميزة النسبية في إنتاجه تنتقل من الدول المتقدمة والتي قدمت في الأصل هذا النموذج إلى الدولة الأقل تقدما حيث يكون العمل نسبيا ارخص وقد يكون ذلك مصحوبا بواسطة استثمارات أجنبية مباشرة من الدولة المخترعة إلى الدولة ذات الأجور المنخفضة.[1]

وقد اعتبر "فرنون" إن دورة حياة المنتج تمر بثلاث مراحل مختلفة تتمثل في:

- مرحلة المنتج الجديد

تتميز هذه المرحلة بكثافة التكنولوجيا وبالتالي يكون الإنتاج بصفة معتبرة والذي يتطلب كثافة في رأس المال أي الاستثمار وباستخدام الولايات المتحدة الأمريكية كإطار مرجعي لأنها التي تتميز بارتفاع متوسط دخل الفرد واليد العاملة الجد مؤهلة وفي سوق جد محدود أي تكون في حالة الاحتكار التام للمنتج ويتم استهلاك هذه السلع من طرف البلدان المنتجة لهذه السلعة فقط نظرا لأنها مصدر للتكنولوجيا.

- مرحلة النمو

في هذه المرحلة ترتفع مبيعات المنتج بسرعة ويبدأ في تصدير المنتج من الدولة صاحبة الابتكار إلى الدول الأخرى بالتالي ظهور منافسين في السوق الدولي وهذا نظرا لحاجة الدولة لتصريف المنتج الأصلي وتوسيع سوقه فيبدأ الإنتاج في الظهور في عدة مناطق ويصبح نمطي[2].

- مرحلة النضج

حيث يكون المنتج في هذه الحالة نمطيا ويتمتع بصفة الثبات والاستمرار وحسب نموذج دورة المنتج فإن الدول الأكثر تقدما والتي تملك عمالة ماهرة جدا سوف تتمتع بميزة نسبية خلال مراحل الإنتاج الأولى للمنتج الجديد ثم بعد ذلك تملك الدول الأقل تقدما ميزة نسبية أيضا عند دخول المنتج مرحلة النمو في المرحلة الأخيرة للمنتج تنتشر النسبية بين الدول[3]

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول السياسات التجارية

سنتطرق في هدا المطلب الى تعريفات للسياسات التجارية وبعض اهدافها.

الفرع الأول: تعريف السياسات التجارية وأهدافها

---

[1]– سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة، القاهرة، 2005، ص 301.

[2]– فيروو سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية والدولية، دراسة حالة الجزائر وإتفاق الشراكة الأورو متوسطية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012–2013، ص ص 46–47.

[3]– سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية، حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر، فرع التخطيط والتنمية، جامعة الجزائر، 2003، ص ص 18–19.

أولا: تعريف السياسات التجارية

هي مجموعة التشريعات واللوائح التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة مع نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية والتي تعمل على تحرير وتقييد النشاط التجاري الخارجي من العقاب المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول[1].

وتعرف أيضا بأنها "تلك الإجراءات التي تتخذها أو تسنها هذه الحكومة بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها وبين غيرها من البلدان أو التأثير على وعين التبادل واتجاهاته.[2]

كما يمكن أن تعرفها مجموعة الإجراءات والأدوات التي تستخدمها الدولة لتوجيه تجارتها الخارجية ويكون هدفها الرئيسي هو تقييد التدفق الحر للسلع والخدمات المختلفة بين الدول وباقي الدول وتوجيهها الوجه التي تتفق مع الأهداف المختلفة التي ترغب في تحقيقها.[3]

ومنه يمكن أن تعرف سياسة التجارة الخارجية بأنها "عبارة عن مجموعة من الإجراءات بقصد تحقيق أهداف معينة".

ثانيا: أهداف السياسات التجارية

هناك عدة أهداف تسعى الدولة إلى تحقيقها ويمكن أن نقسم هذه الأهداف إلى:

أ- الأهداف الاقتصادية:

- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية
- حماية الصناعية الوطنية من المنافسة الأجنبية وخصوصا الصناعات الناشئة من خلال توفير لنموها وتطورها.
- العمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادته للتوازن
- زيادة الموارد المالية للدولة واستخدام هذه الموارد في تمويل النفقات العاملة للدولة
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية كالتضخم والانكماش وكذلك حماية من سياسات الإغراق التي يمكن أن تتبعها دولة أخرى.[4]

---

[1]- هشام محمود الإقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة4، مصطفى مشرفة الإسكندرية، 2009، ص 381.

[2]- يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2010، ص 70.

[3]- إيمان عطية ناصف، مبادئ، الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007،ص 290.

[4]- محمد ذياب التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان، 2010، ص ص 300-301.

ب- الأهداف الاجتماعية

- حماية مصالح اجتماعية معينة: كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلعة معينة أو العمال المشتغلين في صناعة معينة وهناك تتقلب مصالح هذه الفئات طبقا لآلية معينة تجد أصلها في هيكل توزيع القوى السياسة في المجتمع إلى مصلح المجتمع في مجموعة.

- إعادة توزيع الدخل القومي: قد تستهدف الدولة إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات أو الطبقات المختلفة ومن بين ما تلجأ إليه أدوات السياسة التجارية لتحقيق هذا الهدف عادة ما تستخدم أكثر من أدات السياسة التجارية على سبيل المثال فرض الرسوم الجمركية أو تطبيق نظام الحصص على واردات معينة مع ثبات العوامل الأخرى يقلل من الدخل الحقيق لمستهلكي هذه السلعة ويزيد الدخل الحقيق لمنتجاتها في الدخل ونادرا ما يعين إعادة توزيع الدخل القومي كهدف من أهداف السياسة التجارية ولكن على هذه السياسة التضافر مع غيرها من السياسات الاقتصادية وبالذات السياسة المالية تعتبر من السياسات الحيوية لتحقيق هذا الهدف.[1]

ج- الأهداف الإستراتيجية

يقصد بها كل ما يتعلق بأمن المجتمع سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري فقد يتطلب أمن المجتمع والاعتبارات الإستراتيجية توفير حد أدنى من الغداء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة.

في هذا الحالة قد يوكل إلى السياسة الخارجية أمر بتحقيق ذلك بفرض رسوم جمركية او نظام الحصص بمنع الاستيراد كلية.

نفس الشيء ينطق على توفير حد أدنى من الإنتاج الحربي لكي يحقق المجتمع درجة من الأمن يمكن الاطمئنان إليها كما قد تقضي الاعتبارات الإستراتيجية الخاصة بالنشاط الاقتصادي توفير مقادير كافية من مصادر الطاقة كالبترول مثلا، وهنا يكون على سياسة التجارة أن تتبع من الوسائل ما يكفل هذا الهدف.[2]

الفرع الثاني: أنواع السياسات التجارية

أولا: سياسة الحرية التجارية

- ظهرت سياسة الحرية وانشغلت مع أفكار الكلاسيك في مجال التجارة الخارجية ونادوا بضرورة وأحقية الأفراد والمؤسسات لقيام بالنشاط الاقتصادي والتبادل كما يرغبون دون تدخل الدولة وفي هذه الصياغة تعرف سياسة الحرية بأنها:

[1]- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، مرجع سبق دكره، ص ص 122-123.

[2]- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، مرجع سبق دكره ,ص ص 122-123.

"مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة وتخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة الكمية وغير الكمية، التعريفية وغير التعريفية لتساهم في تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة ومن بين الحجج التي يراها أنصار هذه السياسة.

– يؤدي إتباع سياسة حرية التجارة الخارجية إلى زيادة الدخل القومي لأطراف التبادل التجاري ويعود بالرفاهية على الاقتصاد الدولي بأكمله بدرجة أكثر من سياسة الحماية.

– يؤدي إتباع سياسة الحرية التجارة الخارجية إلى تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية وزيادة مستوى التشغيل والتوظيف في الاقتصاد القومي لكل دولة.

كما يؤدي إلى تعظيم الصادرات في إطار إتباع إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير[1].

ثانيا: السياسة الحمائية

تعرف على انه "تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ الاجراءات المنقذة لها بقصد حماية سلعها وسوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية.

كما تعرف قيام الحكومة بتنفيذ التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات ووضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية

ويستند أنصار الحماية التجارية إلى مجموعة من الحجج نمكر منها:

– إتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى تقييد المستوردات وانخفاض حجمها وإزاء هذا الوضع لا يجد المستهلك المحلي مقر من تحويل اتفاقه من اللغة الأجنبية إلى البدائل المحلية.

– حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية المتوفرة على خبرة من الوجهة الفنية وثقة في التعامل مع الوجهتين التسويقية والائتمانية.

– مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة التي تعني بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم وذلك يفرض رسم جمركي الواردات تساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي وسعر البيع في الدولة الأم[2].

[1]– محمد عبد العزيز، مصطفى شيحة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية، مصر، دون سنة، ص 346.

[2]– نوال عبد الكريم الأشهب، التجارة الدولية، دار المجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص ص 150–151.

الفرع الثالث: أدوات السياسة التجارية

تستخدم الدول بعض الأدوات والوسائل لتطبيق السياسة التجارية التي تناسبها هذهذ السياسة وفقا للنظام الاقتصادي السائد وعليه نميز بين الوسائل السعرية

أولا: الوسائل السعرية

ويتجلى تأثيرها في أثمانالواردات والصادرات عن كطريق رسوم الإعانات، الإغراق وسعر الصرف.

***الرسوم الجمركية:**

وهي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية (ورادات أو صادرات) ويطلق على مجموعة من النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة للدولة في وقت معين اسم التعريفة الجمركية أو هناك نوعان من الرسوم الجمركية.

– رسوم القيمة: تعرض كنسبة مئوية من قيمة المنتج

– رسوم نوعية: تفرض كمبلغ محدد من النقود على كل وحدة من المنتج

*** الإعانات**

وتتمثل في تقديم الدولة مزايا نقدية أو عينية حتى يتمكنوا من تصدير سلعة معينة.

هذا النظام محاولة لكسب الأسواق في الخارج عن طريق تمكين المنتجين او المصدرين المحليين من البيع في الخارج بثمن لا يحقق لهم الربح على أن تقدم الدولة لهم من جانبها منحا أو إعانات تعوضهم عن هذا الربح المفقود وبهذا تحاول الدولة أن تحمل المنتجين أو المصدرين على التخلي عن الربح السوقي والحصول على ربح حكومي في صورة الإعانة[1].

*** الإغراق**

وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة للتمييز بين الإثمان السائد في الداخل والخارج حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة مضاف إليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى السوق الأجنبية وينقسم إلى 3 فروع.

[1]– جاسم محمد ,التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 142.

*** سعر الصرف**

ويقصد به كل انخفاض تقوم به الدولة عمد القيمة العملة الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهر قانونيا في الوحدة إلى الذهب ولم يتخذ ومن أبرز الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف ما يتعلق بقيمة كل من الصادرات والواردات بما يترتب عليه من انخفاض ثمن الصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات الأجنبية.[1]

ثانيا: الوسائل الكمية

تستعمل هذه الوسائل نظام الحصص ونظام تراخيص الاستيراد ويقصد به بنظام الحصص نظام تحديد الدولة بمقتضاه كمية الواردات التي يجوز استيرادها من سلع معينة خلال فترة معلومة من الزمن".

ولهذا النظام آثار اقتصادية إذ يؤدي إلى تفاوت بين الثمن في الخارج وفي الداخل مما يخلق فرصة للحصول على ربح وعلى هيكل سوق السلعة الخاضعة لهذا النظام.

يتبع هذا النظام –نظام الحصص– نظام تراخيص الاستيراد– ويتبلور في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص سابق من الجهة الإدارية المختصة لذلك والتي تمنح هذه التراخيص في حدود الحصة المقررة بلا قيد ولا شرط وقد صدر تراخيص الاستيراد وفقا إلى أسس معينة كتحديد حصة التاجر على أساس المستورد من السلعة في فترة زمنية سابقة وقد تعمد الدولة إلى بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يمنح اشتراك الدولة في الأرباح الناتجة في الاستيراد[2].

ثالثا: الوسائل التنظيمية

يمكن التمييز في شأن هذه الوسائل والتي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق داخله المبادلات الدولية من معاهدات واتفاقيات تجارية واتفاقات الدفع وإجراءات الحماية الإدارية والتكتلات الاقتصادية:

***المعاهدات التجارية**

وتعقدها الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية من اتفاق يعرض تنظيم العلاقات التجارية التي تعتبر تعاقد بتناول أمور تفضيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين الجولتين وتتضمن الإشارة إلى الإجراءات بنوع من التفصيل كتحديد الكميات أو القيم وبيان المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلات بين هاتين الدوليتين.

---

[1]– زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1998، ص 291–292.

[2]– محمد زكي الشافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1970، ص 203.

*** اتفاقيات الدفع**

وهي اتفاق بين دولتين بنظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفق الأساس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان فتتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في حساب مقايضة المدفوعات ومتحصلات كل منهما على الأخرى إضافة إلى أنه يحدد العملة التي تتم على أساسها العمليات وسعر الصرف الذي تجري التسوية وفقا له.

***الحماية الإدارية**

وهي عبارة عن إجراءات استثنائية تقوم السلطة الإدارية بغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية مثل: الشد في التطبيق القواعد الصحية ... الخ

*** التكتلات الاقتصادية الدولية**

وتظهر كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول وتتخذه عدة أشكال أهمها:

– منطقة التجارة الحرة: أين تلتزم كل دولة بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف في الاتفاقية مثل منطقة التجارة الحرة الأوروبية.

– الاتحاد الجمركي: ويتفق مع سابقه من حيث إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية على الواردات فيما بين الدول الأعضاء فضلا عن توحيد التعريفة الجمركية الخاصة باتخاذ في مواجهة الخارج.

– الاندماج الاقتصادي الكامل: إضافة إلى الاتحاد الاقتصادي سلطة عليا تكون قراراتها في الشؤون الاقتصادية ملزمة لجميع الدول.

– التكتلات الاقتصادية الدولية: مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الوكالة الدولية المتخصصة لمنظمة العمل الدولية، منظمة التنمية والزراعية ... الخ

المبحث الثاني: علاقة السياسات التجارية بالنظم الاقتصادية واتجاهات التجارة الخارجية

في هذا المبحث سنحاول توضيح رؤية أهم الأنظمة الاقتصادية للسياسة التجارية بإضافة إلى اتجاهات التجارة الدولية في الفترات الأخيرة وأهم ما يميزها خاصة ما تعلق بالشركات المتعددة الجنسيات والتأثير الكبير التي أصبحت تلعبه هذه الأخيرة في التجارة الدولية من خلال انتشارها الواسع والسريع.

المطلب الأول: علاقة السياسة التجارية بالنظم الاقتصادية

إن السياسة العامة التي تنتجها أي دولة تكون خاضعة بالأساس إلى طبيعة النظام الاقتصادي والإيديولوجية الحاكمة لها وهو ما ينعكس بطبيعة الحال على الأدوات الاقتصادية المختلفة والتي تعتبر السياسة التجارية من ضمنها ومن هنا بين 3 أنظمة اقتصادية رئيسية.

أولا: النظام الرأسمالي

إن التجارة في النظام الرأسمالي تعتبر بمثابة عصب الحرية والمحفز لروح المبادرة والمنشط بازدهارها وهي 3 أشياء تدفع بالأساس إلى ثراء الأفراد وتطور المجتمع.

بإضافة إلى ذلك فإن التجارة بربطها للأمم مع بعضها البعض ومساهمتها في ازدهارها فهي تفتح الطريق للسلام العالمي.

" le commerce ouvre la voie a la paux universelle, étant que les démocraties ne se font pas la et que des voisine prospérés sont de bons voisins"

ولا ننسى أن حرية التبادل التجاري .... الرأسمالي[1]

ومن هذا المنطق فإن الرأسماليين يرون أن إعاقة التجارة بإعاقة ثراء الأفراد وتطور المجتمعات لأنه نظام يؤمن بانفتاح الاقتصادي وحرية انتقال السلع والخدمات والعمالة ورؤوس الأموال بين الدول وحرية التملك الفردي دون قيود وعراقيل وشروط وجود تدخل محدود من الدولة في الأمور التي تمس من الدولة والأمور العسكرية، وما شابه ذلك كما يساعد هذا النظام الاقتصادي على التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل بين الدول التي يتم بينها عمليات التبادل التجاري ومن تم تحقيق ما تتطلبه نظريات القيمة المطلقة والميزة النسبية من مزايا تقسيم الإنتاج بين الدول الأمر الذي يساعد على الاستغلال الأمثل للموارد في الدول.

ويتم من خلال هذا النظام أيضا إتاحة الفرصة إلى التنافس الدولي في عمليات الإنتاج والتطوير والابتكار والتجديد في السلع والخدمات وطرق ووسائل الإنتاج والارتقاء بمستوى ونوعية الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى تدني الأسعار للسلع والخدمات كل ذلك ينعكس على مصلحة المستهلكين في الدول المعنية بالتبادل التجاري إلا أنه يؤثر سلبا على المنتجين في نفس الوقت.

[1] –Emmanuel nyahaho et perre Paul proulx, le commerce international théorie, politique et perspective industrielles. 3eme édition, presse de l'université' de Québec 2006, p p 167-168.

ولا ننسى أن حرية التبادل التجاري بين الدول تفتح المجال أمامها في إيجاد الأسواق الجديدة لمنتجاتها ومن تم تصريفها بسهولة ويسر وتعمل على منع عمليات الاحتكار الذي يعرقل الإنتاج الحقيقي والاستغلال الأمثل للموارد في الدول[1].

ثانيا: النظام الاشتراكي

إن النظام الاشتراكي كما هو معروف مبني بالأساس على مركزية القرار وتخطيط وتسيير السلطة المركزية لدواليب الأمور في جميع المجالات فهو يرى في الجانب الاقتصادي بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وصنع السياسة الاقتصادية من اختصاص الدولة بل يرى في الملكية والنزعة الفردية مصدر الأزمات والشرور.

هذا هو أصل الفكر الاشتراكي الذي يجعل الدولة المسيطرة على جميع النشاطات ومنها الاقتصادية والتجارية بشكل عام ويلغي دولر الملكية الفردية ويقدم الملكية الجماعية على الفرد لذا فإن المتحكم في السياسة التجارية الخارجية في الدول التي تطبق النظام الاشتراكي في اقتصادها هي الدول وحكومتها دون مراعاة لأي اعتبارات فردية مطلقة فالمهم هو تحقيق الأهداف العامة للمجتمع وأهداف الدولة[2].

ثالثا: النظام الإسلامي

يمتاز النظام الاقتصادي في الإسلام بتأثيره بعيد المدى في البنيان الاقتصادي باعترافه بالملكية الخاصة بما تحقق لمالك من حق الاستئثار والانتفاع بتملكه والتصرف فيه طوال حياته ووراثته من بعد مماته كما يمتاز هذا النظام بازدواج الملكية العامة والخاصة حيث يساهمان مع على قدم المساواة في عملية التنمية كلاهما كأصل وكل منهما يكمل الآخر فلعل مجاله بلا تعارض أو اصطدام حيث تقوم الدولة بأوجه النشاط الاقتصادي التي يعجز ويقتصر الأفراد عن القيام بها في نشاط الاقتصادي لضمان التوافق بين المصالح الفردية المقيدة وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لضمان التوافق بين المصالح الفردية والجماعية دون الخروج عن القواعد العامة للدين الحنيف.

[1]–فيصل لوصيف,سياسات التجارة الخارجية على التنمية المستدامة في الجزائر 1970–2012,مدكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيا شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص الاقتصا الدولي و التنمية المستدامة,2013–2014,ص 27

المطلب الثاني: التجارة الخارجية والشركات متعددة الجنسيات

أولا: مكانة الشركات متعددة الجنسيات في المبادلات الدولية

حسب أرقام قديمة فإن الشركات متعددة الجنسيات كانت تحوز على نسبة لا بأس بها من حجم المنتجات المصدرة من الدول السائرة في طريق النمو والتي كانت تتجاوز 30% من صادرات 6 دول مصنعة جديدة بل تعدت 90% من صادرات دول مثل: سنغافورة.

عن الأساس الذي تقوم عليه هذه الشركات متعددة الجنسيات هو الاستثمار في الدول رخيصة العمالة من أجل تحقيق أرباح أكبر أضف إلى هذا العامل مجموعة السياسات التي تنتهجها الدول السائرة في طريق النمو خاصة من أجل استقطاب أكبر عدد منها، من خلال خلقها لمناطق حرة وهو ما سمح لهذه الشركات من الاستفادة من مميزات عديدة تتمثل أساسا في الضرائب المنخفضة أو المنعدمة أحيانا أخرى وهو ما شكل بالنسبة لها ملاذات آمنة كما أن هناك عامل آخر يتعلق بالأساس بالسماح ها بتوطين حلقات إنتاجية لمنتجات ربما غير مسموح بها في بلد الشركة الأم خاصة ما تعلق منها بالجوانب البيئية.

لكن في المقابل فإن بلد مثل و.م.أ وبداية من التسعينات بدأت قطاعات مثل: الالكترونيات والأحذية والألعاب وكذا الألبسة تأخذ منحى الخروج للاستثمار في شتى أنحاء العالم ففي سنة 1970 مثلا 90% من مبيعات أجهزة الراديو كانت متأتية من صادرات فروع الشركات أمريكية كانت موطنة في جنوب شرق آسيا وهو ما يعني واردات بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ما خلق موجة من الغضب والعداء من طرف النقابات العمالية الأمريكية لهذه الشركات والتي اعتبرت أنها تساهم في تدهور الصناعة الأمريكية la désindustrialisation

المطلب الثالث: إصلاح السياسات التجارية

حيث استعملت آليات تمثلت في الإصلاحات في السياسات التجارية

أولا: الإصلاح الاقتصادي والتجارة الخارجية

تسعى برامج الإصلاح الاقتصادي بالأساس إلى تحسين الكفاءة التخصصية لموارد المجتمع من خلال التقليل من العجز الموازي والتوظيف الأنجح للموارد ولعل أهم ما تنطوي عليه هذه البرامج في مجال التجارة الخارجية هو تهويل هيكل الإنتاج نحو الصادرات من خلال:

-مختلف إجراءات وأدوات السياسة التجارية كرفع الأرصدة من العملات الأجنبية

- ترشيد قطاع التعريفة الجمركية تحرير التجارة أو إلغاء القيود عليها (مثل رخص التصدير والقيود الجمركية والقيود الكمية ...) تخفيض قيمة العملة تسهيل تدفع رؤوس الأموال الأجنبية والتي تهدف أساسا إلى تعزيز تنويع هيكل الصادرات وبالتالي تنويع الاقتصاد الوطني وعليه تعد برامج الإصلاح الاقتصادي محرك أساسي لهذه العملية ذلك أن

استمرار تبني وانتهاج هذه البرامج حيث ما تكون الحاجة إليها سواء على الصعيد المالي، النقدي، التجارة، الخارجية، وتعزيز آلية السوق انطلاقا من تفعيل عملية الخصخصة كلها آليات من شأنها دفع عملية التنويع الاقتصادي حيث تزيد مساهمة القطاعات الاقتصادية لاسيما القطاع الخاص في الناتج المحلي.

ويؤدي تحرير التجارة وأسعار الصرف إلى رفع حصيلة الإيرادات العملات الأجنبية بما سينعكس على زيادة إيرادات الدولة.

ثانيا: إصلاح السياسات التجارية

في إطار دعوات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بحجة أن تحرير التجارة في هذه البلدان بعد كفاءة أعلى في استخدام الموارد البشرية ويسهم في الاندماج الاقتصادي بين البلدان المتقدمة والنامية وبين هذه الأخيرة نفسها فضلا عن تحقيق مكاسب من التخصص واقتصاديات الإنتاج الموسع

لقد اتخذت عدة بلدان نامية خطوات مهمة لتحرير أنظمتها التجارية مرتبطة ببرامج التكييف الهيكلي في العديد من الحالات كان تحرير التجارة عنصرا مهما ضمن جهود التكييف المدعومة من برامج الصندوق والبنك الدولتين مثلا قيام بعض الدول النامية، بإزالة الحماية في الصناعات المحلية وتقليص الحواجز غير الجمركية وعموما دفعت برامج التكييف الهيكلي البلدان النامية إلى تبني سياسة الإنتاج [1]الموجهة للتصدير بدلا من إحلال الواردات مرفقة تبني سياسات تجارية ومالية مساندة وذلك رغبةمنها في الاستفادة من رفع نصيبها في التجارة الخارجية وجلب الأجنبية وما يترتب عنها من نمو وتنمية لاقتصاديتها.

ثالثا: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية

في تقرير الأمم المتحدة حول حالة وآفاق اقتصاد العالم سنة 2012 أشار إلى تباطؤ في انتعاش التجارة الخارجية خلال عام 2011 حيث تتناقص معدل النمو في التجارة السلعية إلى 6.6% بينما سجل معدل 12.6%في عام 2010.

كما توقع تقرير استمرار نمو التجارة السلعية في التباطؤ وفقا لتصور خط الأساس ليصل إلى معدلات تتراوح بين 4.4% و5.7% خلال عامي 2012 و2013 على التوالي ومن وجهة نظر معدي التقرير فإن معدل النمو الهزيل للاقتصاد الدولي وخاصة بين الاقتصاديات العالمية المتقدمة يبقى العامل الرئيسي لذلك.

وكانت الدول النامية أكثر مرونة في مواجهة الأزمة الأخيرة ويتوقع استمرار تزايد أهمية تلك الدول في التجارة الخارجية أين ارتفع حجم حصتها في المبادلات الدولية من 28.5% سنة 1995 إلى 41.2%سنة 2010 وقادت تلك الدول في

عام 2011 الانتعاش في الطلب الخارجي بنسبة تصل حوالي نصف النمو في الواردات على المستوى الدولي وذلك مقارنة بمتوسط تصل نسبته إلى 43% على المدى السنوات الثلاث السابقة للازمة المالية.

ويرتبط التغيير الحادث في أنماط التجارة بالنمو الصناعي المتسارع لدى الدول النامية الرئيسية إذ زادت معدلات التجارة بين دول الجنوب في الفترة بين عامي 1995 و 2011 بمعدل سنوي قارب نسبة 13.7% بهامش كبير والذي بلغ قفي المتوسط 8.7% سنويا.

كما أشار التقرير إلى توجيه جديد يتمثل في تكاثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية بين شركاء (غير متساويين أحيانا) وذلك في ضوء حالة الجمود القائمة في المفاوضات الدولية متعددة الأطراف لتحرير التجارة في جولة الدوحة وفي بيان منشور في الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للتجار وصادر في العاشر من أفريل من سنة 2013 أوضح أن جميع المؤثرات تبين أن التجارة العالمية ستبقى في مستويات دنيا من النمو في سنة 2013 بعد نمو ضعيف سجل في 2012 وهو راجع بالأساس إلى الصعوبات التي تتلقها مختلف الاقتصاديات الأوروبية وقد جاءت أهم النقاط في البيان السالف الذكر كمايلي:

– نمو التجارة العالمية لسنة 2012 كان 2% وبالتالي فهو ضعيف مقارنة بسنة 2011 أين سجلت نسبة 5.2%.

– من المتوقع أن تسجل نسبة نمو تقارب 3.3%في سنة 2013 من المعدل المسجل في سنوات قبل الأزمة (6% ما بين 1980–2008).

– ما تعيشه مختلف الاقتصاديات الأوروبية وحالة الشك التي دخلت فيها الكثير من دول الاتحاد الأوروبي في سنة 2012 كان له الأثر البالغ على صادرات أهم شركاء الاتحاد

– إن تراجع الحركة التجارية في دول الاتحاد الأوروبي أثر على نتائج سنة 2012 نظرا لوزن الاتحاد الأوروبي في التجارة العالمية وبالتالي فإن صادرات دولة مثل الصين والتي تعتبر أكبر المصدرين في العالم ستتأثر نسبيا بالركود المسجل في بعض الدول الأوروبية ولكن في نفس الوقت يتوقع ان تعوض هذه الصادرات باتجاه الأكبر نحوى الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر الشريك التجاري رقم واحد للصين.

وبالتالي ومن خلال هذه العناصر فإن الخبراء الاقتصاديون للمنظمة العالمية للتجارة يتوقعون عودة طفيفة لنمو حجم التجارة الخارجية المنتظر أن يسجل 3.3% سنة 2013 مقارنة بـ 2% سجلت سنة 2012.

كما يتوقع في نفس الشأن أن تنمو صادرات الدول المتقدمة ب1.4% وأن تسجل الدول النامية معدل نمو 5.3% لصادراتها في سنة 2013 بينما فيما يخص الواردات فتنتظر المنظمة العالمية للتجارة نمو بـ 1.4%للاقتصاديات المتقدمة و5.9%للدول النامية.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

المطلب الأول: دراسة عبد الرشيد ابن ديب تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر أطروحة دكتوراه جامعةالجزائر 2003

و قد تناول فيها بداية الجانب النظري للتجارة الخارجية من خلال مختلف النظريات المفسرة لها ليعرج على اهم التطورات التي طرأت على قطاع التجارة الخارجية الجزائرية الى غاية2004 مركزا على تحرير التجارة الخارجية بعد1990.

واثارها على النمو الاقتصاد ي لينتقل الى سرد افاق التجارة الخارجية الجزائرية بالحديث اساسا حول عقد الشراكة الاوروبية الجزائرية وما يترتب عنها من تسهيل لعملية انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة خاصة ان المفاوضات في مرحلتها النهائية.

المطلب الثاني : مداخلة الأستاذة خالدي خديجةحولأثرالانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري مجلة اقتصاديات شمال افريقياالعدد2

من خلال التحديات و الرهانات التي تفرضها العولمة وتأثيراتها على المؤسسة لاسيما بعد توقيع الجزائر لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي وتوجهها نحوى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية مما يدعو إلى التفكير في السياسات والأدوات، و أهم نتائجها :

-العمل على رفع الكفاءة الانتاجية و التنويع في مختلف القطاعات وتقليص تكاليف الانتاج و التسويق لمواجهة المنافسة الخارجية والداخلية والحصول على مكان في الاسواق العالمية.

-انتهاج استراتيجية واضحة المعالم لإعادة تأهيل الاقتصاد الوطني على المستوى المحلي و الخارجي واقامة تكتلات اقتصادية بدءا من المغرب العربي وصولا الى العالم الاسلامي.

المطلب الثالث: دراسة مفتاح حكيم السياسات التجارية والاندماج في النظام العالمي الجديد رسالة ماجستير منشورة سنة 2002 2003

والتي تطرق فيها الى مفهوم السياسات التجارية واثارها على الاقتصاد تطور السياسة التجارية للجزائر في اطار الشراكة الأورومتوسطية والشراكة المغاربية ومراحل انضمام الجزائر الى المنظمة العالميةوقد توصل يمكن للدولة ان تتخذ وسائل غير مباشرة للتأثير في السياسة التجارية، كاعتمادها على المعايير الصحية الفنية او البيئية وكدا الاجراءات الادارية التي يمكن ان تعرقل من انسياب السلع عبر الحدود ,توصلت اهم جولات الارغواي الى انشاء المنظمة العالمية للتجارة والتي جاءت نتيجة المعطيات الجديدة في الاقتصاد الدولي والوتيرة المتسارعة في تغيير العلاقات الاقتصادية، كما عملت الدول المرشحة للانضمام اليها على ملائمة سياستها التجارية و مبادئ المنظمة

- القيمة المضافة

تتوافق الد راسات السابقة مع الدراسة الحالية في انهما يدرسان ا لسياسات التجارية للتجارة الخارجية الجزائرية ,كما تتوافق دراستهم في انهما يدرسان الاتفاقات الدولية التي قامت بها الجزائر من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي ,انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة والسبل التي تسعى ولاتزال الجزائر الى تحقيقهاوتختلف هده الدراسة الحالية في انها تقوم بدراسة اثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000 2017.

وكذلك الاختلاف من حيث السياق التاريخي لتطور سياسة التجارة الخارجية بدءا من الاحتكار وصولا الى التحرير الامر 03-04المؤرخ في 19 يوليو 2003والمتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد السلع وتصديرها والتحرير التام لهاوكل الاختلافات باختلاف الظروف الاقتصادية و الدوافع السياسية التي شهدتها ومازالت تشهدها الجزائر خلال فترة دراستنا.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل المتضمن للإطار النظري للتجارة الخارجية والسياسات التجارية توصلنا إلى أن التجارة الخارجية هي إحدى فروع علم الاقتصاد التي تهتم بدراسة التبادل التجاري بين الدول وتعرضت التجارة الخارجية للعديد من التفسيرات من خلال النظريات المفسرة لها ابتداءً من النظرية الكلاسيكية وصولا إلى النظريات الحديثة كما تطرقنا في هذا الفصل إلى سياسة التجارة الخارجية التي يقصد بها مجموعة التشريعات واللوائح التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم.

كما أن سياسة التجارة الخارجية أساليب عديدة وأن تحرير التجارة الخارجية ظهر نتيجة تخصص كل دولة في العالم في إنتاج السلعة التي تكون قادرة على إنتاجها بأقل التكاليف الممكنة نتيجة توفر عناصر الإنتاج المناسبة في تلك الدولة وتصدير الفائض للدول الأخرى التي لديها نقص في عناصر الإنتاج لتلك السلعة بدلا من إنتاجها بتكاليف مرتفعة.

كما تطرقنا إلى علاقتها بالنظم اقتصادية المختلفة وذلك أهم ما يميز التجارة الدولية واتجاهاتها في وقت الراهن.

ولعل أهم ما يميز التجارة الخارجية في وقتنا الراهن هو سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على أكثر من ثلث الصادرات والواردات العالمية.

الفصل الثاني:
واقع تطور التجارة الخارجية في الجزائر (2000-2017)

تمهيد

شهدا العالم في العقد الأخير من القرن العشرين تطورات هامة في مجال التجارة الدولية من بينها الاندماج للشركات والأسواق، تدفقات متنامية للعمالة والتكنولوجيا ورؤوس الأموال والمعلومات والسلع والخدمات وتراجع السياسات الحمائية إذ تضاعفت قيمة التبادل التجاري وأدت هذه التطورات إلى توجه العديد من دول العالم نحو الانفتاح التجاري وذلك سعيا منها لتسارع وتيرة الاندماج في الاقتصاد العالمي قد دعم هذا التوجه وجود أثر وآليات تساند وتقوي هذه النزعة ولعل أهمها صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة فكان على الجزائر سوى السعي نحو التعامل معها والرضوخ لشروطها حتميا وليس اختياريا وذلك نظرا للأحداث التي شهدها العالم في أواخر الثمانينات من خلال الأزمة الاقتصادية العالمية وما نتج عنها من انخفاض في أسعار النفط وانخفاض عائدات الجزائر مما دفع بالجزائر والسلطات إلى مباشرة الإصلاحات الاقتصادية بهدف تصحيح الاختلالات من جهة ومن جهة أخرى المفاوضات التي أجريت ما زالت جارية مع المنظمة العالمية للتجارة وكذا اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الاتحاد الأوروبي المبرمة من منتصف القرن إضافة إلى اتفاقية الشراكة مع المنظمة العربية للتجارة الحرة هذا كله من أجل التموقع الحسن وضمان مصالحها الخاصة بما يكفل لها اندماج ايجابي في الاقتصاد العالمي وهذا ما سنحاول التطرق إليه في ثلاث مباحث سنستعرض في:

المبحث الأول: مراحل تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر

المبحث الثاني: التجارة الجزائرية في ظل الاتفاقيات الدولية

المبحث الثالث: تطور التجارة الخارجية في الجزائر في ظل سياسة التحرير

المبحث الأول: مراحل تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر

مرت سياسة التجارة الخارجية الجزائرية أثناء انتهاج نمط الاقتصاد الاشتراكي واقتصاد السوق الحر بمرحلتين تميزت المرحلة الأول بمرحلة الاحتكار التجارة الخارجية وتميزت المرحلة الثانية لمرحلة التحرير وهذا ما سنتناوله كالتالي :

المطلب الأول: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970-1989)

لجأت الجزائر إلى تطبيق السياسة الجديدة قصد استيراد السلع التجهيزية والمواد الأولية والمواد نصف المصنعة لاستغلال المواد الأولية المتاحة لديها.

بعد مرحلة الستينات جاء المخطط الرباعي الأول 1970-1973 ليفصح عن نوايا السلطات الجزائرية اتجاه قطاع التجارة الخارجية، حيث وابتداء من جويلية 1971 تم إقرار مجموعة من الإجراءات تنص على احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية كل واحدة حسب المنتج المتخصص فيه، كان الهدف من هذا الاحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية وإدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي والاجتماعي، وكنتيجة لذلك كانت أكثر من 80% من الواردات تحت رقابة الدولية، وتتمثل الأساليب التجارية المتخذة من طرف الدولة في التعرفة الجمركية التي عرفت خلال هذه المرحلة إصلاحات عميقة خلال سنة 1973 وسنة 1986.[1]

أولا: إصلاح التعرفة الجمركية سنة 1973: إلى غاية سنة 1972 كانت التعريفة الجمركية تضم خمس نسب (الإعفاء 0%، 10%، 20%، 30%، 50%) موزعة على المنتجات بحسب درجة تصنيعها.

تم إصلاح التعريفة الجمركية سنة 1973 حتى تتماشى والتوجهات الاقتصادية الجديدة للدولة، حيث تم تعديل الحقوق الجمركية وأعيد توزيع نسبها، كما تم إلغاء تصنيف البضائع حسب المناطق الجغرافية لتصبح التعريفة الجمركية لسنة 1973 تشمل على:

- تعريف القانون العام: وتطبق على منتجات الدول المانحة للجزائر شرط الدولة الأولى بالرعايا.
- تعريفة خاصة: تطبق على الدول التي لها مع الجزائر أفضليات تجارية متبادلة سيما دول المغرب العربي.

وفي هذه المرحلة التي ألغيت فيها الامتيازات التعريفة للمجموعة الأوروبية كانت الجزائر تستشرف مفاوضات مع المفوضية الأوروبية، وبالفعل أسفرت عن تخصيص امتيازات تعريفية من طرف المجموعة إلى دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب)

[1] لخضر مدني، تطور سياسة التعريف الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 150.

أما المعدلات التي جاءت بها هذه التعريفة فهي: الإعفاء 0%، المعدل المخفض الخاص 3%، المعدل المخفض 10%، المعدل العادي 25%، المعدل المرتفع 40%، المعدل المرتفع الخاص 70%، المعدل العالي 100%.

تعتبر التعريفة الجمركية لسنة 1973 مؤشرا على التحكم في السياسة الجمركية المنسجمة مع التوجهات الاقتصادية القائمة على سياسة التقشف بكبح السلع الكمالية، وتنويع المبادلات التجارية وتخفيف التبعية بإلغاء الامتيازات الجمركية الممنوحة لدول المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وهو ما أثر بشكل كبير في حجم الواردات سنة 1973، كما ساهمت في تحقيق أهداف سياسة الصناعات المصنعة، بتوفير فحماية فعلية تشجع استعمال المواد الأولية والمنتجات الوسطية الخاضعة لنسب منخفضة (3-25%) وأحيانا معفاة تماما، وكذا حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية غير المتكافئة بإخضاع المنتجات المماثلة المستوردة لنسب مرتفعة (40-100%) وقد تم توزيع نسب الحقوق الجمركية اعتمادا على درجة التصنيع وأهمية السلع المستوردة.

ولضمان تغطية عجز السوق المحلي من المواد الأساسية تم إعفاء هذه الأخيرة (حبوب، خضر، زيوت ...) من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج المطبق عند الاستيراد سنة 1975.

ثانيا: إصلاح التعرفة الجمركية سنة 1986: استمر العمل بالتعريفة الجمركية الصادرة عام 1973 إلى غاية 1986 سنة حدوث أزمة النفط –أين عرفت أسعار البترول ادني مستوياتها- حيث تم إدخال تعديلات مهمة بموجب قانون المالية لسنة 1986 (القانون رقم 06/86 المؤرخ في 1986/06/25 المتضمن قانون الملكية التكميلي لسنة 1986.

المطلب الثاني: مرحلة تحرير التجارة الخارجية

أهم التعديلات التي مرت بها الجزائر خلال هذه المرحلة مست التعرفة الجمركية وتخفيض سعر صرف العملة الوطنية، فيمايلي عرض أهم الإصلاحات.[1]

الفرع الأول: تخفيض معدلات التعرفة الجمركية

بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 وزيادة عبء المديونية الخارجية وكذا ضغط المنظمات الدولية، عمدت الجزائر إلى إصلاح قطاع التجارة الخارجي، أهم ما ميز هذا الإصلاح هو أنه كان مرحلي، بدأ بالتحرير المقيد، ثم مرحلة التحرير الخالي من القيود، وأخيرا مرحلة التحرير التام، ومن بين الإجراءات المتخذة في هذه المرحلة تغر السياسة الجمركية بما يلاءم سياسة التحرير التجاري،رفع القيود الإدارية والكمية عن الواردات.

بدأ التحرير الفعلي للتجارة الخارجية في الجزائر بعد إصدار التعليمة 03-91 المؤرخة في 21 أفريل 1991، والمتضمنة شروط وقواعد تمويل عمليات الاستيراد، وقد حدد مجال تدخل عملاء الاستيراد الجزائريين مع منحهم الحرية

[1] صالح تومي وعيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية، مجلة الباحث، ورقلة، العدد 04، 2006، ص32.

المطلقة مقابل التزامهم بالتسجيل في السجل التجاري، كما تم إصدار تعليمة رقم 625 المؤرخة في 18 أوت 1992، والتي ترسم إطار سياسة تجارية ذات بعدين هما:[1]

- **البعد الأول:** يتعلق بالنصوص التنظيمية، حيث تم تحديد معايير دقيقة للحصول على العملة الصعبة من جهة، وتحديد كيفية إدارة وسائل التمويل الخارجي من جهة أخرى.

- **البعد الثاني:** بتعلق بالمتعاملين التجاريين فلابد من الضغط على النفقات بالعملة الصعبة إلى أقل ما يمكن لأنها تنهك الاقتصاد الوطني، كما وضعت هذه التعليمة إجراءات حمائية تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني، والعمل على توجيه الموارد نحو القطاعات التي تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني، وهو ما يتنافى وشروط صندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية.

ومع كل هذا فقد كان السعي خلال هذه الفترة لتطبيق نظام التعرفة الجمركية، تركزت أهدافه ابتداء من سنة 1992، المتمثلة في تخفيض معدلات التعرفة الجمركية من 19 معدلا إلى 7 معدلات كما خفض الحد الأقصى من 120% إلى 60%.

تم تعديل هيكل المعرفة الجمركية لكي تحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والمالية، وذلك بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي سنة 1994 و1995 بتخفيض المعدل الأعظم للرسوم الجمركية سنة 1996 من 60% إلى 50% ثم 45% في جانفي 1997، كما خفض عدد هذه الحقوق مع بقاء بعض السلع خارج النطاق كالكحوليات والدخان والسيارات النفعية[2] .

تعتبر التعريفة الجمركية أداة ذات أهمية في تنظيم المبادلات التجارية وحماية الإنتاج الوطني سيما استبعاد أدوات التنظيم الإداري والكمي للتجارة الخارجية (إنهاء احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية، إلغاء نظام الحصص وتحديد العملة الصعبة ...)، حيث تم إلغاء القيود غير التعريفية بعد توقيع اتفاق الامتثال مع صندوق النقد الدولي في أفريل 1994 غير أن تخفيض التعرفة الجمركية جاء بطريقة متدرجة والهدف من وراء ذلك هو توجيهها من الدور الجبائي البحث إلى الدور الاقتصادي إلى حماية القطاعات الإنتاجية من دون أن تشكل عائقا أمام المبادلات التجارية الدولية.

رغم الزيادة الملفتة للانتباه في الواردات بداية من سنة 1990 إلا أن الميزان التجاري لم يعرف عجز إلا في سنتي 1994 و1995 ويعود إل انخفاض أسعار البترول ورفع القيود عن الاستيراد وما يمكن تسجيله أيضا هو

---

[1]- زغيب شهرزاد، عيساوس ليلى، آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد4، ماي 2003، ص 84.

[2]- طاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد1، 2004، ص 19.

الارتفاع الكبير للصادرات بداية من سنة 2000 حيث أن ارتفاع سعر البترول من 17.9 دولار سنة 1999 إلى 28.5 دولار سنة 2000 نتج عن زيادة في الصادرات بـ 50.7%.

المبحث الثاني: التجارة الجزائرية في ظل الاتفاقيات الدولية

تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية لتطوير تجارتها والنهوض باقتصادها وذلك من خلال اندماجها في الأسواق العالمية والمبادلات التجارية وبالتالي وجدت نفسها مضطرة إلى إبرام اتفاقيات تجارية مع دول أخرى مثلما هو الحال مع الاتحاد الأوروبي وانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة من خلال المفاوضات الطويلة التي قامت بها بإضافة إلى انضمامها إلى المنطقة العربية للتجارة الحرة في إطار تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والتكتل لمواجهة التكتلات العالمية الأخرى.

المطلب الأول: الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة

الفرع الأول: انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

سعت الجزائر ولا تزال للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فقد شهدت سلسلة المفاوضات عدة مراحل وعقبات لا تزال تحول دون انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة الراعية للجزء الأكبر من التجارة العالمية بمجموعة القواعد والضوابط التي تلزم مجموعة المنضمين إليها للتقييد والعمل بها.

فبعد حضور الجزائر في منظمة التجارة العالمية بصفة مراقب سنة 1987 قدمت رسميا في يونيو سنة 1996 مذكرة حول انضمام تجارتها الخارجية كخطوة تمهيدية للانضمام للمنظمة ومند ذلك التاريخ وجهت لها سلسلة من الأسئلة من قبل بعض الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية منها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، سويسرا وأستراليا، بعد تلقي المنظمة العالمية للتجارة الأجوبة الأولى عقد فريق العمل اجتماعه الأول حول انضمام الجزائر في أفريل 1998 بجنيف، أجرت الجزائر ثماني جولات من المفاوضات المتعددة الأطراف (أبريل 1998، فبراير 2002، مايو 2002، نوفمبر 2002، مايو 2003، ثم سنتي 2004 و2005) وسلسلتين من المفاوضات الثنائية في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات (أبريل 2002 و نوفمبر 2002) أما المسائل التي تناولتها المفاوضات بالبحث هي الزراعة والنظام الجمركي، التجارة الدولية، الشفافية وإصلاح النظام القانوني ثم حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.

قدمت الجزائر في مارس 2002 صيغة أولية من العروض المبدئية بشأن السلع والخدمات ثم فريق العمل في 18 يناير 2005 صيغة معدلة للعروض وتم أيضا بحث عناصر معدلة من مشروع تقرير فريق العمل وآخر المستجدات المتعلقة بالقوانين وذلك خلال اجتماع فريق العمل بتاريخ 25 فبراير 2005.

أجرت الجزائر لقاءات ثنائية مع حوالي 10 بلدان وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، سويسرا، أستراليا، كندا، الاتحاد الأوروبي، كوبا، الأوروغواي، تركيا وكوريا الجنوبية.[1]

- يترأس فريق العمل الذي يتابع انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية السيد بيريز ديلكاستيو (الأوروغواي) ويضم 43 دولة.

انعقد الاجتماع التاسع لفريق العمل المكلف لمتابعة انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية بمقر المنظمة بتاريخ 21 أكتوبر 2005 تضمنت جدول عمل هذا الاجتماع بحث تطور المفاوضات الثنائية حول الدخول إلى الأسواق ومشروع تقرير فريق العمل وآخر المستجدات المتعلقة بتطور القانون الجزائري.

يعمل هذا الفريق حالي على دراسة الوثيقة بشان "مشروع تقرير فريق العمل حول انضمام الجزائر" التي تشكل محور مناقشات الاجتماع المنعقد في 21 أكتوبر 2005.

ومن جانب آخر تم تنظيم لقاءات ثنائية بين ممثلي الوفد الجزائري وبعض الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على هامش اجتماع فريق العمل التاسع المنعقد من 20/18 أكتوبر 2005تجرى حاليا المفاوضات الثنائية في مجال الدخول إلى الأسواق على أساس العروض المعدلة المتعلقة بالسلع والخدمات كما يجري حاليا على المستوى المتعدد الأطراف بحث نظام التجارة الخارجية وقد تم توزيع مشروع التقرير المعدل لفريق العمل في يونيو 2006

- بحثت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في 17 يناير 2008 مشروع التقرير المراجع لفريق العمل الذي يتضمن فحصا لنظام التجارة الخارجية الجزائرية وكذلك الإصلاحات التي قامت بها الجزائر خلال السنوات الأخيرة حتى يصبح إطارها القانوني والمؤسساتي ملائما لقواعد منظمة التجارة العالمية.

كما قام أعضاء فريق العمل بتقييم التقدم الحاصل في المفاوضات الثنائية الجارية حول دخول السلع والخدمات للأسواق وقد أعرب أعضاء فريق العمل عن ارتياحهم على التقدم الذي حققته الجزائر في إصلاح نظامها التجاري حيث يتلاءم تماما مع قواعد ومقتضيات منظمة التجارة العالمية.

وتفسر المسيرة الطويلة لانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة بإرادة الحكومة الجزائرية لإجراء إصلاحات داخلية أولا ثم تحديد بعض القطاعات المهددة بالمنافسة وتحقيق التنوع في اقتصادها، وثم وضع خارطة طريق لتسريع المفاوضات بشأن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.

في 8 فبراير 2012 وقعت الجزائر على خمس اتفاقيات ثنائية مع البرازيل، كوبا، والأوروغواي، فنزويلا والأرجنتين في إطار المفاوضات الجارية لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية كما ان المفاوضات المتعلقة بالتوقيع على اتفاقية ثنائية مع باقي الدول الأعضاء للمنظمة العالمية للتجارة ومازالت جارية.

[1] تقرير المركز الإسلامي لتنمية التجارة حول المسائل المتعلقة لأنشطة منظمة التجارة العالمية، إسطنبول، 2017، ص ص 15-18.

وقد تم عقد الاجتماع الحادي عشر لفريق العمل في 5 أبريل 2013 بحضور وزير التجارة الجزائري وأشار السيد بوزير بأن الجزائر على أتم الاستعداد لجعل نظامها التجاري يتوافق مع اتفاقيات منظمة التجارية العالمية.

كما أجرى الوفد الجزائري لقاءات من 2 إلى 4 أبريل 2013 مع وفود 12 دولة من الدول الأعضاء وفي 31 مارس 2014 اجتمع فريق العمل حول انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لاستعراض آخر المستجدات المفاوضات الجزائرية المتعلقة بانضمامها إلى المنظمة العالمية وخلال هذا الاجتماع رحب أعضاء منظمة التجارة العالمية بالتقدم الكبير الذي أحرزته الجزائر.

ومن جهة أخرى أفاد مؤخرا وزير التجارة أن التأخر المسجل في انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة مرتبط بخيارات اقتصادية استراتيجية للدولة الجزائرية كإجراءات في مجال دعم وتجيع الصادرات الوطنية والحقوق الجمركية لحماية المنتوج الوطني وليس بأسباب بيروقراطية.

وقال الوزير خلال جلسة استماع بلجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني في إطار مناقشة مشروع قانون بتسوية الميزانية لسنة 2016 أن المنظمة العالمية للتجارة تدرس المنظومة الاقتصادية لأي دولة قبل قبول الانضمام إليها ويجب على كل دولة الخضوع لقواعد المنظمة خلال المفاوضات وهذا ما يتطلب وقتا كبيرا لما أن الجانب الجزائري هو بصدد الدفاع عن مصالحه كذلك خلال هذه المفاوضات.

وفي هذا الصدد وضح الوزير خلال إجابته على أسئلة أعضاء اللجنة أن المنظمة العالمية للتجارة تفرض على سبيل المثال التقليل من الحقوق الجمركية منتوجها الوطني من المنافسة الأجنبية وتدعم الصادرات للسماح للمنتوج الوطني بالتغلغل في الأسواق الأجنبية.

وأضاف الوزير أن استراتيجية وزارة التجارة تضع ملف الصادرات في قائمة الأولويات الوطنية موضحا أن الهدف هو الوصول إلى تمويل الواردات أو جزء منها عن طريق الصادرات الوطنية وليس عن طريق النفط كما عبر الوزير عن ارتياحه للإجراءات المتخذة في مجال الحد من الواردات والتي تراجعت حسبه من حوالي 58 مليار دولار سنة 2015 إلى حوالي 45 مليار دولار في 2018.

الفرع الثاني: أسباب وأهداف طلب الجزائر لعضوية المنظمة العالمية للتجارة

أولا: الأسباب

ليس الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إجباريا على الدول بل هو تختاره الدولة حسب وضعيتها الاقتصادية والسياسية وعليه فإن طلب الجزائر لعضوية هذه المنظمة كان قناعة منها بأن الانضمام إليها سيساهم في رسم وتوضيح الرؤية المستقبلية للجزائر من خلال وضع استراتيجية تنموية بعيدة المدى وصياغة سياسة اقتصادية

وتجارية محكمة باعتماد على الموارد المتعددة للبلاد سواء كانت مادية أو بشرية وما يتطلب ذلك لانفتاح اقتصادي ومحاولة منها لإيجاد جو من المنافسة بين جميع المستثمرين 1 الجزائريين بهدف عصرنة الجهاز الإنتاجي .

ثانيا: الأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيقها من هذا الانضمام

أهم هذه الأهداف تمثلت في:[1]

- إنعاش الاقتصاد الوطني:

قد يترتب عن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى وحد أدنى والامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما قد يتيح عن الزيادة في الواردات من الدول الأعضاء وبالتالي ارتفاع المنافسة التي يمكن أن تستعملها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني إذ يصبح المنتجون المحليون مجبرين على تحسين منتجاتهم من حيث الجودة والتسيير من أجل البقاء في السوق.

ومن جهة ثانية زيادة المبادلات التجارية قد تسمح باحتكاك المنتجات المحلية بالأجنبية وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج وهو ما يساهم في إنعاش وبعث الاقتصاد الوطني.

- تحفيز وتشجيع الاستثمارات

يرتبط تشجيع الاستثمارات وتحفيزها بنجاح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر التي انطلقت في أواخر الثمانينات وفي هذا الصدد فقد قدمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين سواء النحليين أو الأجانب وقانون النقد والقرض 90-10 الصادر سنة 1990تضمن عدة تحفيزات كالمساواة بين المستثمرين الأجانب والمحليين في مجال الامتيازات والإعفاءات الضريبية إلا أنه لم يتوصل إلى الهدف المنشود من بين مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي بلغ عددها 45 ألف من سنة 1993 حتى سنة 2001 تم تجسيد 10% فقط وبالتالي فإن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة قد يفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة باستثمارات في مجال التجارة والتي قد تعود باستثمارات مهمة على الجزائر .

- مسايرة التجارة الدولية

يتميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية وذلك بسبب اعتماده على قطاع المحروقات الذي يغطي أكثر من 95% من الصادرات الجزائرية ويتميز من جهته الجهاز الإنتاجي الجزائري بضعفه في تغطية احتياجاتها من السلع الوسطية والمعدات الإنتاجية وعدم قدرته على المنافسة ومسايرة التطورات الحديثة لافتقاره في قطاعات كثيرة للتكنولوجيا الحديثة

[1] ناصر دادي ,مثناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر,2003، ص ص،134،136.

في التصنيع فالاحتكاك مع المنتجات الأجنبية والضغط التنافسي يمكن المنتوج الوطني من بلوغ المستوى فالاحتكاك مع المنتوجات الأجنبية والضغط التنافسي يمكن المنتوج الوطني من بلوغ المستوى المطلوب من القدرة على المنافسة وبقاء الجزائر خارج المنظمة لا يسمح لها باستفادة من هده الفرص.

والتجارة الخارجية تلعب دورا فعالا في الاقتصاد الوطني للجوء الجزائري إلى الأسواق العالمية والجهوية للحصول على مستلزماتها من مختلف المواد والسلع المذكورة فلا يمك للجزائر أن تبتعد عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية ا أرادت أن تساير التطورات الحديثة.

المطلب الثاني: الشراكةالأوروجزائرية

أولا: اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

لقد أدخل الاتحاد الأوربي مفهوم الشراكة في تعامله مع الدول المتوسطية بدل مفهوم التعاون الذي كان سائدا في سنوات السبعينات إذا أصبحت الجزائر تحتل مركزا خصوصيا إزاء المجموعة الأوروبية أكثر فأكثر في بداية التسعينات ولقد عبرت الجزائر عن نيتها في التوقيع على الاتفاق حيث مرت المفاوضات مع الاتحاد حيث حظيت بكرسي الملاحظ تجسيدا لنيتها في التوقيع على الاتفاق حيث مرت المفاوضات مع الاتحاد بمراحل عديدة وصعبة على عكس الجارتين تونس والمغرب الأقصى اللتان سبقتا الجزائر في الاتفاق والتوقيع تميزت بالفتور أحيانا وبالانقطاع أحيانا أخرى ويعود السبب الأساسي في هذا حسب بعض المسؤولين والمختصين إلى أن الجزائر تحاور في كل مرة أن يتفهم الاتحاد خصوصيات اقتصادها.

ففي الجولات السابقة ركزت الجزائر على ضرورة أخد الطرف الأوروبي بعين الاعتبار خصوصيات الاقتصاد الجزائري إضافة إلى بنية تجارتها الخارجية المعتمدة على المحروقات بأكثر من 90% إلى جانب تحرير المبالغ المخصصة للجزائر في إطار البرنامج الميداني الذي تم إقراره خلال برشلونة سنة 1995م والمقدر بـ "250 مليون وحدة أوروبية"

وبعد جولات كثيرة، عديدة ونقاشات شبه مستحيلة –وبالضبط في الجولة الثامنة– تخطى المفاوضون عددا من القضايا وفيه تم التنازل عن مبدأ أو شرط خصوصية الاقتصاد الجزائري من قبل الطرف الأوروبي وإدراج مسألتي حرية تنقل الأشخاص ومكافحة الإرهاب ضمن إطار المفاوضات –أي أصبحت الشراكة عبارة عن اتفاقية تشمل القطاع الاقتصادي والسياسي الأمني–

فبعد توقيع كل من الصهاينة، فلسطين، الأردن، تونس، المغرب ومصر على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي جاء دور الجزائر أخيرا لتنهي مفاوضاتها التي بدأت مع الاتحاد يوم 4 آذار/ مارس 1997 ولقد تم فعلا التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يوم 19 كانون الأول/ ديسمبر 2001 بمقر اللجنة

الأوروبية بـ "بروكسل" أي بعد مرور خمس سنوات على بدا المفاوضات وبما أننا وقعنا الاتفاقية الآن نتوجه إلى الحديث على الشراكة نفسها حيث مست هذه المفاوضات معظم الجوانب الاقتصادية والمالية منها حرية تنقل البضائع من المواد الصناعية، المواد الأولية، المواد الزراعية، مختلف الخدمات، إضافة إلى المنافسة والجبائية، وهي كخطوة أولى نحو عولمة الاقتصاد الجزائري قبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

كما وقد تم بعد ذلك رسميا توقيع اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية في "نيسان/ أبريل 2002) حيث تعززت الاتفاقية في مجال التجارة الحرة بتعهد الجزائر بإلغاء الضرائب عن وارداتها من السلع المصنعة من دول الاتحاد الأوروبي بالتدريج خلال مدة 12 سنة وكذلك تعهدت بخفض التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية الواردة من دول الاتحاد الأوروبي وتم كذلك الاتفاق على العديد من القضايا الاقتصادية مثل تأسيس الشركات والتعاون الاجتماعي، الثقافي، السياسي وحتى الأمني إن الاندماج الذي عرفته الجزائر وما نتج عنه من حرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال وانتهاج سياسة اقتصاد السوق أدى إلى تعزيز الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيث انطلقت فعالية الشراكة بينهما في الفاتح من سبتمبر/ أيلول 2005.[1]

كما وسبق الذكر أن الاتفاق احتوى على مجموعة من الآليات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق تدريجي لمنطقة تبادل حر أورومتوسطية والمتمثلة في حرية تدفق السلع ورؤوس الأموال وكذا المنافسة بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي في شتى المجالات.

وعند الحديث عن رفع الحماية الجمركية فإن الاتفاق يعني رفعها كليا عن الاقتصاد الوطني من خلال الآليات التي تضع الإنتاج الجزائري في منافسة حقيقية لكن هذا لن يتم دفعة واحدة ل إن هنالك مرحلة تدريجية لتأهيل الإنتاج الوني ورفع الحماية حيث قدرت هذه الأخيرة بحوالي 5 إلى 6 سنوات بعد التوقيع على الاتفاق ومن المفترض أن يصبح الاقتصاد الجزائري مطلق الحرية مع الاتحاد الأوروبي في حدود سنة 2009 أو 2010.

كذلك نص الاتفاق على جوانب دعم وتعاون مالية تتضمن مايلي:

- إعادة تأهيل الوحدات الصناعية

- تطبيق إجراءات إجراء الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية: حيث سيتم على مدى 6 أعوام ما بين سنتين 2008-2013 على التجهيزات الزراعية والصناعية ومنتجات مجموعة "طاقة، زيوت التشحيم" والبالغ عددها 1102 خاضعة للرسوم والتي تطبيق عليها حاليا حقوق جمركية تتراوح بين 5% و15% و عكس المنتجات الصناعية التي ستخضع

[1] حدوش هنا، دور الشراكة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة سكيكدة، 2011-2012، ص 128.

لإلغاء الحقوق الجمركية على مدى 12 سنة فإنه من المقرر تطبيق إلغاء تدريجي على المنتجات الزراعية، المواد الزراعية المحولة ومنتجات الصيد

- التجهيزات الزراعية والصناعية
- إصلاح المنظومة البنكية
- تكوين المسيرين ... الخ

ولوحظ أن هذه الإجراءات لم تترجم في شكل معطيات مالية رقمية بل جاءت على عموميتها إضافة إلى غياب الالتزام المباشر والمحدد من قبل الاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر ف المجال الاقتصادي يضاف إلى ذلك غياب اقتراحات ملموسة في مجال الاستثمار المباشر باستثناء قطاع الطاقة التي حظي بالاهتمام الأوفر واكتفى الاتفاق بالإشارة إلى تشجيع أوروبي للمتعاملين الأوروبيين قصد الإقدام على الاستثمار في الجزائري[1].

ثانيا : آثار اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الوطني.

يمكن حصر الآثار المحتملة على إتباع استراتيجية الشراكة على مستوى الاقتصاد الوطني في النقاط التالية:

- تلعب الشراكة في ظل اقتصاد السوق والعولمة دورا أساسيا في تحقيق إيرادات الاقتصاد الوطني
- مسايرة التطورات التي تحدث على الساحة العالمية واندماج الاقتصاد الوطني في إطار مسار العولمة
- تحويل التكنولوجيا والدراسات المتطورة لتقنيات التسيير مما يؤدي إلى تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني.
- الحد من التبعية من خلال الاستفادة من التطور التكنولوجي الذي يمكن من زيادة الكفاءة الإنتاجية.
- تحرير الخدمات يوفر الجو المناسب لعمل المؤسسات الإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني وتحسين النوعية والتقليل من التكلفة.
- استغلال الطاقات الكامنة والغير مستغلة في الاقتصاد الوطني
- إمكانية نفوذ المنتجات الجزائرية إلى سوق أوروبية أكثر من 300 مليون فرد، خاصة التي تملك فيها مزايا نسبية، ويتم هذا من خلال فتح الأسواق الأوروبية في وجه الصادرات الإنتاجية وبالتالي تطوير الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.
- اشتداد حدة التنافس في المستقبل مما يشكل حافزا للجزائر كل يتعامل على تطوير القطاع الفلاحي والاهتمام به.
- الاستفادة من التعاون الاقتصادي والمالي المقدم من طرف الأوروبيين في إطار اتفاقية الشراكة مع الجزائر.
- زيادة حجم الاستثمارات الأوروبية المباشرة في الجزائر بفعل بنود الاتفاقية المشجعة للاستثمارات ومن ثم خلق مناصب شغل جديدة.

- الرفع من قدرة المؤسسة التنافسية
- القضاء على العجز المالي (المديونية)
- زيادة رأس المال وبالتالي الزيادة في الاستثمار
- التحكم في التكاليف الإنتاجية وتقليصها

كما لاحظنا أن الشراكة تساعد المؤسسات على أن تكون ف تطوير دائم خلال الإيجابيات المترتبة عن تطبيقها، ولكن هذا لا يعني خلوها من سلبيات يمكن أن تكون مهددة للاقتصاد الوطني منها.

- عدم قدرة المنتجات الجزائرية على منافسة نظريتها الأوروبية مما يؤثر على المؤسسات الإنتاجية

ثالثا: آفاق الشراكة الأوروبية في الجزائر

في تصريح لأحد المسؤولين في الحكومة: عن ما نريده من الشراكة هو الحصول على تكنولوجيات جديدة، رفع الإنتاج، تحسين جودة المنتجات، الحفاظ على مناصب الشغل وتحفيز المزيد منها، واحتمال كسب حصص ف الأسواق الدولية.

حيث أن العناصر التي تقوم عليها التنافسية لا ترتبط حاليا فقط بالتكاليف المالية لعوامل الإنتاج بل إنها ترتبط أكثر فأكثر بنوعية الهياكل القاعدية والأدوات وفعالية مصادر الابتكار والقدرات التقنية والتنظيمية والتسيير للمؤسسات لاكتساب التكنولوجيا الجديدة والتحكم فيها وملائمة استراتيجياتها للسوق.

وتقدر الاستثمارات الواجب تنفيذها من أجل تطوير قدرات الصناعية الجزائرية في آفاق 2012 بحوالي 520 مليون دينار، حتى نضمن نموا بنسبة 4.1% ونحافظ على 600000 منصب شغل، لذلك تم تصور مايلي:

- تطوير الصناعات ضمن شراكة الاستثمارات المباشرة الأجنبية مع المجموعات الصناعية الكبرى والأمر يتعلق بفروع الإسمنت، الميكانيك، الصيدلة (باستثمار 498 مليون أورو)، الإلكترونيك وبعض الصناعات المتعاملة مع قطاع الطاقة والمحروقات.
- ترقية الفروع الصناعية ذات الطابع الجهوي، والمتمثلة في فروع الصناعات الغذائية (باستثمار 2870مليون أورو)، المواد الحديدية الطويلة، الأسمدة ومبيدات الأعشاب.

كل هذا من أجل الاستعداد لإقامة منطقة التبادل تجارية استراتيجية خاصة بالنسبة للدول الأوروبية حيث يمثل التبادل التجاري عن طريق المناطق الحرة أحد الأهداف الاستراتيجية للاقتصاديات المتقدمة نظرا للامتيازات المتحصل عليها من هذه المعاملات، ولذلك تسعى المؤسسات الكبرى إلى توسيع نطاق نشاطها مع دول الضفة الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط، حيث تلعب اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية دورا هاما في إنشاء منطقة التبادل الحر التي تمت مع تونس المغرب والأردن لكن تأخرت مع الجزائر، حيث لم يمض اتفاق البروتوكول مع الجزائر إلا في مختلف

الأنشطة الاقتصادية ولا تقتصر على المجال الصناعي فقط كما هو الحال عليه الآن، فالمدة المحددة لتجسيد هذه التعاملات تبتدئ من سنة 2010.

اعتمدت الجزائر في تمويل مشاريعها الاستثمارية على الشراكة الاقتصادية الأجنبية مما أدى إلى فتح رأس مال مؤسساتها العمومية للأجانب والمساهمة فيه من الناحية الإنتاجية والتسييرية، مما أدى إلى تهافت المستثمر الأجنبي على الجزائر، لكن في أنشطة وقطاعات خاصة ذات مزايا نسبية (قطاع المحروقات وبعض الفروع الصناعية).

المطلب الثالث: الجزائر ومنطقة التجارة العربية الحرة

تعد منطقة التجارة العربية الحرة خطوة كبيرة على طريق السوق العربية المشتركة ذلك الحل الكبير الذي طالما راود الشعوب والحكومات العربية لفترة طويلة.

فمشروع منطقة التجارة العربية الحرة قدم في إطار مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول رفع كفاءة التجارة العربية في سبتمبر 1995 وبناء على ما طرحته وزراء الاقتصاد لكل من مصر، سوريا والسعودية ثم اعتماد العمل على مشروع برنامج تنفيذي لاتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري يؤدي إلى منطقة التجارة العربية الحرة ويراعي أوضاع الدول العربية وينسجم مع متطلبات التجارة العالمية[1].

ويندرج انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتجارة الحرة في إطار اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية أين يتم إعفاء السلع العربية ذات المنشأ والمصدر العربي والمتبادلة بين الدول الأعضاء من كل الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل (باستثناء قائمة المنتوجات غير القابلة للاستيراد وفي حالة مثلا وفرتها في السوق الوطنية وتعرضها للغش)

كانت الجزائر هي الدولة الأخيرة التي أعلنت انضمامها للاتفاقية ودخلت حيز التنفيذ في بداية سنة 2009 كما بدأت الدول العربية أعضاء المنطقة في منح السلع الجزائرية المصدرة إليها الإعفاء الجمركي المنصوص عليه في الاتفاقية في أول مارس 2009 وفي وقت تتواصل المفاوضات بشأن القائمة السلبية لـ 1200 منتوج لم تتعد واردات الجزائر 5% من بلدان منطقة التجارة العربية الحرة خلال سنة 2011 في حين قدرت نسبة الصادرات 3%وذلك يبين مدى قلة المبادلات داخل هذه المنطقة وكذلك مدى الاهتمام العربي المشترك لتنمية المبادلات والتكتل لمواجهة التكتلات العالمية الأخرى.

من بين أسباب ضعف المبادلات التجارية البينية في هذه المنطقة هو تشابه الزايا بالنسبة للدول الأعضاء قبل وبعد إنشاء المنطقة وفي سنة 2012 ارتفعت صادرات الجزائر غير النفطية نحو المنقطة العربية للتبادل الحر بنسبة

[1]- عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، دراسة تجارب مختلفة، أطروحة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 230.

21% بينما شهدت الواردات تراجعا بنسبة 7 بالمائة خلال الفترة ذاتها بحسب دراسة صادرة عن الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وبالقيمة قدرت صادرات الجزائر خارج المحروقات نحو هذه المنطقة في نفس السنة بـ 267 مليون دولار أي بنسبة 12 بالمائة من إجمالي صادرات الجزائر مقابل 220 مليون دولار.

ويتعلق الأمر خاصة بالسكر والزجاج المصفح اللذين مثلا زيادة بـ 47 مليون دولار سنة 2012 وبلغت قيمة السلع المصدر خلال 2012 والتي تستفيد من المزايا التفضيلية بـ 81 مليون دولار مقابل 62 مليون دولار في 2011 أي بارتفاع قدر بـ 31 بالمائة.[1]

ويعد كل من العراق وتونس، المغرب، سوريا والسعودية أهم الدول التي تحتل الحيز المهم في إطار مبادلات الجزائر ضمن المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر بنسبة 78% فيما يصنف العراق أول زبون للجزائر داخل هذه المنطقة إذ يمثل 29% ن إجمالي الصادرات غير النفطية يليه المغرب بنسبة 19%.

وسهدت واردات الجزائر من هذه المنطقة تراجعا بنسبة 7% إذ بلغت قيمتها 2.28 مليار دولار مقابل 2.45 مليار سنة 2011.

ومثلت المنتجات الصناعية المستوردة من المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر 2.1 مليار دولار أي 92% من الواردات بانخفاض بـ 6% مقارنة بـ 2011 حيث تخضع 70% من هذه السلع للمزايا التفضيلية.

أما المنتجات الزراعية المحولة المستوردة من المنطقة فتراجعت بنسبة 16% حيث انتقلت من 2017 مليون دولار في 2011 إلى 180 مليون دولار في 2012[2].

إما في 2013 فقد تراجعت الصادرات العربية بشكل متواصل بنسبة 6.3% عام 2014 و27.4% عام 2015 و5.6% عام 2016 وتبعا لذلك انخفضت نسبة الصادرات العربية إلى إجمالي الصادرات العالمية من نسبة 6.3% عام 2013 إلى 5.8% عام 2014 ومن ثم 4.7% عام 2015 و4.4% عام 2016. حيث شهدت التجارة العربية تراجعا في السلع والخدمات في كل من الصادرات والواردات بين عامي 2015 و2016 أما في2017 يتوقع أن تعاود الصادرات العربية من السلع والخدمات الارتفاع بنسبة 12.6% على افتراض بقاء النفط فوق 50% عام 2017.

[1]- أقاسم قادة، كبير سمية، تقييم تحرير التجارة الخارجية في الجزائر مند سنة 1994، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية العدد4، 2013، ص ص 18-419.

[2]- أ. قاسم قادة، سمية كبير، تقييم تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص19.

المبحث الثالث: تطور التجارة الخارجية في ظل سياسة التحرير (2000-2017)

المطلب الأول: تطور حجم الصادرات الجزائرية (2000-2017)

لا يمكن ان يتصور دولة ما تعيش منعزلة عن العالم الخارجي ومهما كانت إمكانياتها ومواردها فهي بحاجة إلى تصريف منتجاتها نحو الدول الأخرى عن طريق التصدير الذي يعني ما تقوم الدولة بتصديره من سلع وخدمات تنتج محليا (إلى دول العالم) الخارجي مقابل الاستيراد ما تحتاجه من سلع وخدمات بالطبع تعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة والخروج من وضعها المتخلف من خلال اعتبار الصادرات عنصر مهم وزيادته في الأسواق يعتبر خيارا استراتيجيا للجزائر وكذلك التنويع من صادراتها على غرار النفط الذي هو أهم ما تصدره وذلك يعتبر أمرا ضروريا من اجل اندماج الجزائر في الأسواق العالمية سنتطرق في مايلي إلى نظرة حول الصادرات الجزائرية 2000-2017 كما هو موضح في الجدول.

جدول رقم (03): تطور صادرات المحروقات الجزائرية (مليون دولار أمريكي)

السنوات	صادرات المحروقات		الصادراتخارجالمحروقات		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2000	2160	97.27	0.59	2.73	21.651	100
2001	1.53	97.06	0.56	2.98	19.091	100
2002	18.11	96.84	0.61	3.16	18.700	100
2003	23.99	98.04	0.47	1.96	24.700	100
2004	31.55	97.83	0.67	2.07	32.217	100
2005	45.59	98.93	0.74	1.61	46.334	100
2006	53.61	97.83	1.13	2.07	54.741	100
2007	59.61	98.33	0.98	1.62	60.590	100
2008	77.14	89.22	1.40	1.78	78.590	100
2009	44.41	98.28	0.77	1.72	45.186	100
2010	56.121	98.30	0.969	1.70	57.0.91	100
2011	71.661	98.32	1.227	1.68	72.888	100
2012	70.583	98.39	1.53	1.61	71.736	100
2013	63.663	98.38	1.051	1.62	64.714	100
2014	58.362	97.28	1.634	2.72	59.996	100
2015	33.08	95.75	1.48	4.25	34.55	100
2016	27.918	95.24	1.393	4.76	29.311	100
2017	32.86	94.53	1.89	5.47	34.70	100

المصدر: التقارير السنوية لبنكالجزائر www. Bank-of- Alegria-dz//html/rapport. Html

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن هيكل الصادرات الجزائرية يتركز في سلعة واحدة هي المحروقات طول فترة الدراسة بأكثر من 95% من إجمالي الصادرات حيث تراوحت نسبتها في فترة 2000-2017 ما بين 95.75% و98.3%.

مثلت سنة 2002 أدنى حصيلة وذلك ب18.11. مليون دولار وهو ما يمثل 96.84% من إجمالي الصادرات بينما سجلت اعلى حصيلة سنة 2008 بـ 1077.19 دولا بنسبة 98.22% من إجمالي الصادرات في حين ان المنتجات خارج المحروقات لم تتعد سنة 2014 1.63 مليون دولار بنسبة 2.72% من إجمالي الصادرات رغم هذا فقد عرفت الفترة 2000-2017 تطورا محسوسا في قيمة الصادرات خارج المحروقات حيث انتقلت من 0.59 مليون دولار سنة 2000 إلى 1.89 مليون سنة 2017 2017 ما عادا التراجع سنة 2003 والذي يعود أساسا إلى التوتر الذي عرفته مناطق الشرق الأوسط مع غزو العراق مما أجبر العديد من المؤسسات الجزائرية المصدر مثل سوناكوم إلى وقف صادراتها هناك.

أما سبب الانتعاش البسيط فيرجع إلى تزايد جهود الدول في تنمية وتنويع صادراتها وذلك بطرحها الجملة من الحوافز في إطار سياستها التنموية المنتهجة.

الجدول رقم (04): هيكل الصادرات غير النفطية الجزائرية خلال الفترة (200-2017)

مليون دولار امريكي

السنوات	الصادرات غير النفطية						المجموع
	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	سلع الاستهلاك غير الغذائية	
2000	32	44	465	11	47	13	612
2001	28	37	504	22	45	12	648
2002	35	51	551	20	50	27	734
2003	48	50	509	14	30	35	673
2004	59	90	571		47	14	781
2005	67	134	651		36	19	907
2006	73	195	828	1	44	43	1184
2007	88	169	993	1	46	35	1332
2008	119	334	1384	1	67	32	1937
2009	113	170	692		42	49	1066
2010	315	94	1056	1	30	30	1526
2011	355	161	1496		35	15	2062
2012	315	168	1527	1	32	19	2062

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الجمارك الجزائرية

السنوات	الصادرات غير النفطية							المجموع
	المواد الغذائية	الطاقة	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزا الفلاحية	التجهيزات الصناعية	سلع الاستهلاك غير الغذائية	
2013	404	63663	109	492	0	29	16	64713
2014	323	58362	110	1173	1	16	11	59996
2015	238	33081	107	1111	0	18	11	34566
2016	326	27918	84	909	0	53	18	29310
2017	350	33202	73	845	0	78	20	34569

المصدر : بنك الجزائر ، المديرية العامة للجمارك.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تتكون من 6 أصناف ، وتختلف نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات خارج المحروقات كما يلي:

المواد نصف المصنعة: وتحتل المرتبة الأولى من حيث النسبة والقيمة، حيث بلغت 74.4%من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2015) وحققت أعلى قيمة سنة 2015 بقيمة 1693 مليون دولا أمريكي، وتتمثل في المرتبة الثانية وذلك بنسبة 11.7% من إجمالي الصادرات غير النفطية خلال الفترة (2000-2015) حيث عرفت انتعاشا ملحوظا خلال فترة الدراسة وانتقلت من 32 مليون دولار أمريكي سنة 2000 إلى 234 مليون دولار أمريكي سنة 2015، وذلك راجع للجهود المبذولة من طرف الدولة للارتقاء بالنشاط الفلاحي عن طرق الدعم الفلاحي والتسهيلات المقدمة في مجال الحصول على العتاد الفلاحي وغيره وتضم هذه المجموعة بالدرجة الأولى السكر، الأبيض، التمور، العجائن الغذائية، الخمور ... الخ

المواد الأولية: سجلت نسبة 9.1%من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (200-2015) وتتكون أساسا من الفوسفات، الزنك، النحاس، حيث أن الجزائر نزخر بالثروات الطبيعية من هذا إلا أنها لم تستغل استغلال حقيقيا وهذا ما يفسر مساهمتها بنسبة ضعيفة من إجمالي الصادرات غير النفطية.

وقد عرفت ارتاعا خلال نفس الفترة سجت سنة 2000، 44 مليون دولار أمريكي لترتفع إلى 106 مليون دولار أمريكي سنة 2015.

سلع التجهيز الصناعي: تأتي في المرتبة الرابعة بنسبة 2.8%خلال الفترة (2000-2015) وتتكون أساسا من التجهيزات والوسائل المستعملة في ميدان البناء، الصحة، الميكانيك، الأشغال العمومية، وسجلت أدنى حصيلة لها سنة 2008 بـ 67 مليون دولار أمريكي.

السلع الاستهلاكية غير الذاتية: تأتي في المرتبة الخامسة بنسبة مساهمة 1.7% من إجمالي الصادرات غير النفطية خلال الفترة (2000-2015) وتشكل أساسا من مواد التنظيف، مواد التجميل، الأدوية، الورق ... الخ

التجهيزات الفلاحية: تأتي في المرتبة الأخيرة، حيث سجلت نسبة مساهمة ضعيفة جدا قدرت بـ 0.3% من إجمالي الصادرات غير نفطية خلال الفترة (2000-2015) وتتكون منتجاتها من الجرارات أو بعض اللوازم الأخرى، حيث بقيت قيمتها تتدهور حتى أنها انعدمت في بعض السنوات.

اما في الفترة(2016 2017) نلاحظ من الجدول اعلاه ارتفاع طفيف في المواد الغدائية,الطاقة,التجهيزات الصناعيةوالسلع الاستهلاكية وهدا راجع الى التحسن التدريجي لاسعار البترول بالاضافة الى التسهيلات الممنوحة في اطار المخطط الاستراتيجي 2016- 2017 و يقابلها انخفاض في المواد الاولية ,المواد نصف مصنعة وصولا الى التجهيزات الفلاحية التي تنعدم خلال هده الفترة وهدا راجعالى الضعف الانتاجي والتنافسي في الجزائر.

جدول رقم(05): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017).

السنة	دول الاتحاد الاوروبي	دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	الدول الاوربية الاخرى	دول امريكا الجنوبية	اسيا	اوقيانوسيا	الدول العربية	الدول المغاربية	الدول الافريقية	المجموع
2000	13792	5825	181	1672	210	0	55	254	42	20031
2001	12344	4549	87	1037	476	23	315	275	26	19132
2002	12100	4602	130	951	456	38	248	250	50	18825
2003	14503	1631	123	1220	507	0	355	260	13	24012
2004	17396	11054	91	1902	686	0	521	407	26	32083
2005	25593	14963	15	3124	1218	0	621	418	49	46001
2006	28750	20546	7	2398	1192	0	591	515	14	54613
2007	26833	25387	7	2596	4004	55	479	760	42	60163
2008	41246	28614	10	2875	3765	0	707	1626	263	79298
2009	23186	15326	7	1841	3320	0	564	857	93	45194
2010	28009	20278	10	2620	4082	0	694	1281	79	57053
2011	37307	24059	102	4270	5163	41	810	1586	146	73489
2012	39797	20029	36	4228	4683	0	958	2073	62	71866
2013	41277	12210	52	3211	4697	0	797	2639	91	64974
2014	40378	10344	98	3183	5060	0	448	3065	110	62886
2015	25801	5428	37	1575	2562	57	628	1607	92	37787
2016	22179	6252	909	2857	11618	-	1934	697	238	46727

المصدر :المركز الوطنيللاعلام الالي والاحصاء التابع للجمارك www . cnis .dz

-بالاعتماد على إحصائيات الجمارك الجزائرية

نلاحظ من الجدول ان نسب توزيع الصادات الجزائرية على مختلف الأقاليم الجغرافية تختلف من فئة لأخرى.

من الجدول نلاحظ ان دول الاتحاد الأوروبي لها حصة الأسد والنسبة الأكبر من الصادرات الجزائرية وتقدر نسبة بـ 55% خلال الفترة 200-2015 وقد سجلت أعلى قيمة لها سنة 2013 بـ 41277 مليوندولار أمريكي ويعود السبب في استحواذ الاتحاد الأوروبي على النسبة الأكبر من الصادرات الجزائرية إلى قياسات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تربطها بدولها، بالإضافة إلى القرب الجغرافي من هذه الدول.

أكبر عدد ممكن من الدول الصناعية والتي تعتبر من اكبر البلدان المستهلكة للمواد الأولية والمواد الخام كمدخلات لصناعتها،وباعتبار الجزائر من أكبر البلدان المصدرة للمواد الأولية الخام والمحروقات بصفة خاصة، وهو ما يفسر لنا التبعية لهذه البلدان.

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (دون الدول الأوروبية) فتأتي في المرتبة الثانية بنسبة 29.98% من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2015) حيث عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة فقد انتقلت من 5825 مليون دولار أمريكي سنة 2000 إلى 5428 مليون دولار أمريكي مع نهاية 2015 حيث تضاعفت بحوالي أربع مرات خلال هذه الفترة وسجلت أعلى قيمة لها سنة 2008 بـ 28614 مليون دولار أمريكي ويكمن العيب في استحواذها على نسبة معتبرة من صادرات الجزائر لقربها الجغرافي وكذلك الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف مع دولها.

أما دول آسيا المرتبة الثانية من حيث الصادرات الجزائرية إليها حيث بلغت نسبتها 5.24%خلال الفترة (2000-2015) وتضاعفت الصادرات الجزائرية إليها بأكثر من 22 مرة خلال هذه الفترة 2010 مليون دولار أمريكي كمستوردات من الجزائر سنة 2000 إلى 2562 مليون دولار أمريكي سنة 2015 مسجلة أعلى قيمة لها سنة 2011 بـ 5168 مليون دولار أمريكي.

تأتي دول أمريكا الجنوبية في المرتبة الرابعة من حيث أهميتها حيث بلغت الصادرات إليها 5.03% خلال الفترة (2000-2015) وبلغت أعلى قيمة لها سنة 2011 بقيمة 4270 مليون دولار أمريكي.

تأتي بعدها دول المغرب العربي بنسبة 2.32%خلال الفترة (2000-2015) وهي نسبة ضعيفة إذا ببنية الأقاليم الأخرى وتنحصر بصورة أساسية مع المغرب وتونس أما مع باقي الدول الأخرى مثل ليبيا وموريتانيا فهي محدودة لا تكاد تذكر.

أما الصادرات الجزائرية إلى بنية البلدان العربية دون دول المغرب العربي فقد عرفت تطورا ملحوظا انتقلت من 55 مليون دولار أمريكي سنة 2000 إلى 1607 مليون دولار أمريكي سنة 2015 لتتضاعف حوالي 20 مرة مسجلة نسبة 1.18% من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال نفس الفترة، وهي نسبة ضئيلة ما قارناها ببقية البلدان الأخرى، والسبب في ذلك يرجع إلى وجود الحواجز الجمركية بين الدول العربية، نحد من حرية المبادلات، وذلك السلع المنتجة

في الدول العربية متشابهة، وصغيرة الحجم، سواء المصنف الغذائية مما يصعب تسويقها، بالإضافة إلى قلة تنافسية منتجات الدول العربية مقارنة ببقية المنتجات وذلك وجب على الدول العربية أن تعمل على زيادة حجم التجارة البينية بينها.

تبقى دول الاتحاد الأوروبية دائما الشريك الرئيسي الأول للجزائر وتبلغ نسبة صادراتها 58,37 %من 20,24 مليار دولار أمريكي.

تأتي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في المرتبة الثانية بحصة بلغت 18,69%من صادرات الجزائر إلى هذه البلدان بالمقارنة مع 2016 فإنه ينبغي أن نشير إلى انخفاض كبير في الصادرات المحققة مع هذه الدول من 6,94 مليار دولار أمريكي في عام 2016 إلى 6,49 مليار دولار أمريكي عام 2017.

يلاحظ أيضا أهم المبادلات التجارية وهذه المنطقة مع الولايات المتحدة الأمريكية تليها تركيا مع معدلات كل من 5,64 % و 9,76 %من الصادرات إلى هذه البلدان، باقي المناطق إجمالي حجم التجارة مع البلدان الأوروبية الأخرى تظهر تراجعا في حصتها في السوق بما يقرب من 94 % مقارنة مع 2016 حيث تجاوزت 1.02 مليون دولار أمريكي في عام 2016 إلى 1.97 مليار دولار أمريكي عام 2017.حسب(احصائيات وزارة التجارة الجزائرية)

المطلب الثاني: تطور حجم الواردات الجزائرية (2000، 2017)

يعتبر الاقتصاد الجزائري من أهم الاقتصاديات لطبيعة الموارد والثروات المادية التي يتميز بها من مواد طاقوية، منجمية، مواد أولية هامة وكفاءات بشرية وتوفير بنية شاملة وهامة من بنية مينائيةومطارية ومساحة زراعية هامة، لكن توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقصة تنتج عنها أوضاع اقتصادية جعلت من الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تحول إلى اقتصاد مديونية بحيث تركز معظم السياسات الاقتصادية فيه على تسيير وإدارة أزمة المديونية كما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد يعي يقوم على استراتيجية استنزافية للثروة البترولية الأمر الذي جعله رهينة للإيرادات الربحية المتحققة في الأسواق الدولية.

والجزائر من بين الدول التي اعتمدت بعد استقلالها على استراتيجية إحلال الواردات فتوجه أغلب الاستثمارات على قطاع الصناعات الثقيلة لم يصنعها من توجيه جزاء من استثماراتها إلى الصناعات الخفيفة والتي تحقق إحلال جزئيا للواردات، وكان هذا التوسع ناتج عن استثمار القطاع العام والخاص على حد سواء وأدى هذا الإحلال إلى المرور ببعض إلى حد التصدير كما حدث في الصناعات الرئيسية.

جدول رقم(06) تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017

الوحدة:مليون دينار جزائري

السنوات	قيمة الواردات
2000	690425,7
2001	764862,4
2002	957039,8
2003	1047441,4
2004	1314399,8
2005	1493644,8
2006	1558540,8
2007	1916829,1
2008	2572033,4
2009	2854805,3
2010	3011807,6
2011	3442501,6
2012	3998370
2013	4368548,4
2014	4719708,3
2015	5193459,7
2016	5409500
2017	18970

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

-الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2018(لسنة 2017)

نلاحظ من خلال الجدول رقم ان الواردات الجزائرية استمرت بالارتفاع من 2000الى 2003 بقيمة 1047441 مليون دينار جزائري وفي سنة 2004 و2005 قفزت الواردات الجزائرية الى 1314399 مليون دينار جزائري و1493644مليون دينار جزائري واستمرت الواردات الجزائرية في الارتفاع خلال الفترة 2006-2016 حيث بلغت الواردات قيمة قياسية بلغت 5409500 مليون دينار جزائري مقارنة بسنة 2015 التي بلغت فيها قيمة الواردات 5193459 مليون دينار جزائري.و اعتمادا على احصائيات وزارة الصناعة و المناجم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الجزائرية , سجلت الواردات الجزائرية انخفاض طفيف في الواردات بنسبة 2.4 %سنة 2017.

ومن حيث تغطية الواردات بالصادرات فان النتائج المحصلة تشير الى نسب 76% مليون دولار سنة 2017عكس ما نسبته 64 % سجلت في 2016.

الجدول رقم (07) : تطور التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة : مليون دينار جزائري

السنة	المواد الغذائية	التموين الصناعي	الوقود ومواد التشحيم	الالات و موادالتجهيز	معدات النقل ولواحقها	السلع الاستهلاكية	سلع اخرى
2000	181777	201889,6	9427,5	163997,0	90502,5	57500,5	95,5
2001	184024	244098,4	10271,4	193536,0	82050,5	64855,6	58,3
2002	218391	296614,3	10889,9	247390,0	113528,5	83848,9	287,6
2003	207283	321280,7	7408,1	294531,5	124662,2	96486,6	0,00
2004	259428	376591,3	10891,9	373431,1	185491,6	122664,2	0,00
2005	263207	424523,9	12336,4	400059,3	273901	139723,3	0,00
2006	276026	538536,1	13321,9	397666,6	219425,2	138280	0,00
2007	343661	685381,4	13171,3	427576,8	315412,7	161277,9	0,00
2008	507947	940763,5	16154,5	538753,0	413538,6	198336,2	0,00
2009	425967	1045013,5	13656,2	706197,0	483912,3	214738,4	–
2010	450807	1103483,0	37460,0	747567,1	489988,2	240768,6	16,9
2011	709561,2	1085795,5	49433,7	812556,1	517969,7	267185,4	0,00

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للاحصائيات من الموقعWWW .ONS .DZ

السنة	المواد الغذائية	الطاقة	المواد الاولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية غير العادية	سلع اخرى
2012	657856,65	361305,45	134083,95	775034,7	24040,5	992097,15	728970	285539,1
2013	9013	4139	1732	10642	477	15233	10539	2686
2014	10550	2720	1812	12301	629	18115	9894	2998
2015	8946	2247	1489	11482	638	16369	8243	2672
2016	7855	1234	1490	10972	479	14709	7904	4239
2017 10شهر	7118	1491	1220	9075	508	11717	7048	–

المصدر : بنك الجزائر ، المديرية العامة للجمارك. و(CNIS)

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على : WWW .bank_algerie. dz

تغير السلع المستوردة بداية من 2000 الى 2003 حيث اصبحت المواد الغذائية تحتل المرتبة الثانية و المواد نصف المصنعة المرتبة الثالثة وبقيت سلع التموين الصناعي في الصدارة حيث سجلت اعلى قيمة لها سنة 2010ب :1103483 مليون دينار جزائري .

وبداية من سنة 2012 الى غاية 2016 نلاحظ ان التجهيزات الصناعية احتلت الصدارة طول هده الفترة حيث بلغت اعلى قيمة لها سنة 2015 قدرت ب:1648358 مليون دينار جزائري في حين جاءت المواد نصف المصنعة في المرتبة الثانية لتحقق اعلى قيمة لها سنة 2016 بقيمة 1200775 مليون دينار جزائري و تاتي المواد الغذائية في المرتبة الثالثة باعلى قيمة لها سنة 2014 حيث بلغت 850330 مليون دينار جزائري وهدا ما يعكس بقاء الدولة الجزائرية عاجزة

على تحقيقالاكتفاء الداتي من خلال الغداء ايضا لم يعرف الهيكل الانتاجي تطورا وهدا ما يثبث من خلالاحتلال المواد الغذائية والمواد نصف المصنعة

المرتبة الثانية والثالثة لتغطية المستلزمات و الاحتياجات الداخلية.

وفي هذا المطلب سنقوم بالتطرق إلى تطور هذه الواردات بدأ من الجدول التالي:

يوضح الجدول أن هناك أربع مجموعات من السلع سيطرت على الواردات الجزائرية خلال الفترة المدروسة ويتعلق الأمر من سلع التجهيز الصناعي والمواد الغذائية، المنتجات النصف مصنعة والسلع الاستهلاكية بحيث احتلت هذه السلع الأربعة الأولى على الترتيب أي أن الواردات الجزائرية عرفت تزايد قيمتها بشكل تصاعدي خلال الفترة (2000-2015) قدرت أقل قيمة لها 9173 مليون دولار أمريكي سنة 2000 وأخذ أعلى قيمة لها بـ 58330 مليون دولار أمريكي سنة 2014 وهذه الزيادة في الواردات تدل على الارتباط الكبير بالأسواق الخارجية خاصة أن اتفاقية الجزائر مع الاتحاد الأوروبي دخلت حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2005 إلا أن هذا التزايد يتخلله انخفاض طفيف لقيمة الواردات سنة 2009 حيث 3929 مليون دولار أمريكي، مقارنة بسنة 2008 حيث كانت قيمتها 39479 مليون دولار أمريكي، ثم رجعت الواردات بالتزايد في السنوات حيث بلغت قيمة الواردات سنة 2015 بـ 51646 مليون دولار أمريكي وسنة 2016، 46727 مليون دولار أمريكي وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية التي شاهدتها هذه الفترة حيث انخفض سعر البترول أما من ناحية الأهمية فيمكن ترتيب المواد المشكلة للواردات الجزائري كالآتي:

الصناعة: تحتل المرتبة الأولى بالنسبة للمجموعات السلعية الأخرى من حيث أهميتها حيث تخضع سلع التجهيزات الصناعية كل سنة بنسبة معتبرة من إجمالي الواردات لكونها ضرورية لمواصلة عملية الاستراتيجية التنموية بالاقتصاد حيث قدرت نسبتها سنة 2008 بـ 41.40% وهي أعلى نسبة حققتها في فترة الدراسات نسبتها متقاربة حيث مثلت سنة 2015 نسبة 32.1% من إجمالي الواردات وسنة 2016 نسبة هذه العملية من اجل التصدير لتشجيع صادراتها والمتمثلة أساسا في الآلات ومعدات النقل.

مصنعة: تحتل المنتجات النصف مصنعة والمتمثلة أساسا في قطع الغيار ومنتجات أخرى المرتبة بع سلع التجهيزات الصناعية، فهي من بين المنتجات اللازمة لمواصلة لتشغيل عجلات الاقتصاد الوطني وقد بلغت نسبتها سنة 2016، 24.60% وهي أعلى قيمة لها خلال السنوات الماضية قدرت بـ 1804%.

تحتل المواد الغذائية المرتبة الثالثة بعد التجهيزات الصناعية والمواد النصف مصنعة في قائمة الأهمية وتتمثل أساسا في الحبوب السكر الحليب بالإضافة إلى مواد غذائية أخرى. نسبة لها سنة 2000 بنسبة 26%وأدنى نسبة سنة 2009 بـ 14.90% من إجمالي الواردات المواد المستوردة كالسلع الاستهلاكية المواد الأولية، الطاقة والتجهيزات الفلاحية، تحتل نظر لتوفير البترول من جهة والمواد الأولية والمنتجات التامة بالإضافة إلى الطاقة والزيوت.

ومن 2015 الى 2017 تبدأ قيمة الواردات في التناقص في هده الفترة في كامل المجموعات بالنسبة للتجهيزات الصناعية انخفضت الى 11717 مليون دولار سنة 2017 اي بنسبة انخفاض تقدر بـ 64،31% اما المواد النصف المصنعة انخفضت بـ 3777 مليون دولار امريكي اما المواد الغدائية انخفضت الى 7118مليون دولار امريكي سنو 2017 بعدما كانت 7855 في 2016 ولهدا الانخفاض عدة اسباب منها انهيار اسعار المحروقات في اواخر 2014 .

الا انه رغم هدا الانخفاض للواردات الا انها تبقى عالية نظرا لمختلف المواد والسلع التي تدخل ضمن المتطلبات الاساسية لعملية التنمية والنهوض بباقي القطاعات.

ان صدمة الانفتاح التي تعرض لها جهاز الانتاج الوطني الدي لم يكن مهيا لها وعوائق المنافسة جعلته يفقد جانبا هاما من اسواقه,وهدا مايمكنه ان يفسر طبيعة الهيكل السلعي للواردات الجزائرية,والتي تتميز بسيطرة المواد الغدائية والسلع الاستهلاكية والسلع نصف المصنعة مما يدل على ان الاقتصاد الجزائري يعاني من مشاكل هيكلية جعلته لا يستطيع توفير حتى المواد الغدائية مما ادى بالدولة بالاستنجاد بالسوق الاجنبية لتغطية هدا العجز.

الجدول رقم (08): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية (2000-2017)

مليون دولار امريكي

السنة	مجموع دول الاتحاد الاروبي	دول اروبية اخرى	دول امريكا الشمالية	دول امريكا الجنوبية	دول اسيا	الدول العربية	دول المغرب العربي	الدول الافريقية	باقي دول العالم	المجموع
2000	395593	76611	105026	19394	65757	10575	3726	8954	4787	690425
2001	453059	89340	99169	30210	60102	13761	5505	6625	7088	764862
2002	529040	108666	119411	38733	104887	29106	10126	6935	10133	957039
2003	601269	130914	78130	56325	123298	32406	9302	9684	6109	1047441
2004	719078	147742	97765	90369	189951	37066	12345	10339	9741	1314399
2005	785302	180628	115982	989470	242240	30933	15898	11082	12628	1493644
2006	847287	130113	122975	101777	273830	35762	17105	10781	18907	1558540
2007	995184	143053	181290	126395	375667	43053	19687	16127	16369	1916829
2008	1359153	1621113	206637	179792	545067	45771	25750	25832	21912	2572033
2009	1497000	234558	176130	151069	637861	79131	34761	25391	18891	2854805
2010	1520305	207890	179974	192318	730613	93974	40464	29490	16776	3011807
2011	7179353	189513	176626,6	306639	725758	128279,4	50315,8	42097,1	29736,5	3442501,6

السنة	دول الاتحاد الاروبي	دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية	الدول الاروبية الاخرى	دول امريكا الجنوبية	دول اسيا	الدول العربية	الدول المغربية	الدول الافريقية	المجموع
2012	1850187,9	456924,6	84219,3	278171,8	729745,5	119116,8	58550,2	52501,3	3629417,4
2013	2279823,88	552812,05	96275,81	275096,42	843147,51	191599,18	81671,73	47145,78	4294068,36
2014	2054091	593457,8	98735	227453,2	955110	154590,8	54808	28935,4	2318581,2
2015	–	–	–	–	–	–	–	–	–
2016	1961383,7	688924,8	99480,9	312670,1	1271473,9	211656,9	76279,7	26046,7	4545590,3

المصدر :من اعدادالطالبة بالإعتماد على :

- بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من الموقعhttp://WWW.andi.dz/index.php/ar/statistique
- المركز الوطني للاعلام الالي و الاحصاء التابع للجمارك

من خلال هدا الجدول نلاحظ سيطرت ثلاثة قارات على اجمالي واردات الجزائر و هده القارات هي على الترتيب : قارة اوروبا ،امريكا الشمالية،قارة اسيا و يمكن تفسير دلك كون هده الاقطاب الثلاثة يتمركز بها اكبر عدد ممكن من البلدان الصناعية و بالاخص القارة الاوروبية و التى تسيطر على صدارة الترتيب في تموين الجزائر بأهم وارداتها و يرجع السبب في دلك الى طبيعة احتياجات الاقتصاد الجزائري و أن القارة الاوروبية تضم أهم الدول الصناعية ضف الى دلك أنها تضم أهم التجمعات الاقتصادية و هي مجموعة الاتحاد الاوروبي و ايضا لاهمية الموقع الجغرافي الدي تحتله الجزائر بالقرب من القارة الاوروبية مما سهل عليها إجراء التعاملات في ظروف سهلة لهده الاسباب نجد الدول الاوروبية في الصدارة حيث بقيت الشريك التجاري الأول حيث قدرت اعلى قيمة لها بـ 1793536 مليون دينار جزائري سنة 2011 و يعود السبب في احتلاله للصدارة كونه يضم الدول الصناعية اما المرتبة الثانية فكانت لدول اسيا التى سجلت اعلى قيمة لها قدرت بـ 730613 مليون دينار جزائري سنة 2010 اما دول امريكا الشمالية فقد احتلت المرتبة الثالثة خلال سنة 2011 حيث قدرت اعلى قيمة لها بـ 206637 مليون دينار جزائري سنة 2008 و تأتي بعدها دول امريكا الجنوبية لتسجل اعلى قيمة لها سنة 2011 حيث قدرت بـ 306638 مليون دينار جزائري اما باقي مجموعات الدول من دول عربية و افريقية و غيرها فقد كانت الواردات المتأتية منها ضئيلة جدا و هدا يفسر ضعف الهيكل الانتاجي لهده الدول حيث تختص هده الدول في انتاج و تصدير المنتجات و السلع الاولية .

و تبقى قيمة الواردات من دول الاتحاد الاوروبي في تزايد مستمر خلال الفترة 2012الى 2016 حيث بلغت قيمتها بـ 1961383 مليون دينار جزائري سنة 2016 ولقد انخفظت الواردات من الاتحاد الاوروبي بـ 9,95%الى 20,24 مليار دولار امريكي و هدا سنة 2017 وهدا حسب احصائيات وزارة التجارة الجزائرية ، ثم تأتي الدول الاسيوية في السنوات الاخيرة و هدا سعيا من الدولة الجزائرية الى تنويع شركائها التجاريين خارج المنطقة الاوروبية حيث نلاحظ

ارتفاع قيمة الواردات من 729745 مليون دينار جزائري سنة 2012 الى 1271473 مليون دينار جزائري سنة 2016 تم تأتي منطقة التعاون و التنمية الاقتصادية في المرتبة الثالثة كمصدر للواردات الجزائرية بقيمة 688924 مليون دينار جزائري سنة 2016 و قد انخفضت واردات الجزائر من هده الدول بـ 91،4% مليار دولار امريكي و هدا حسب احصائيات وزارة التجارة الجزائرية و حتلت دول امريكا الجنوبية المرتبة الرابعة بقيمة قدرها 312670 مليون دينار جزائري سنة 2016 أما الدول العربية سجلت انخفاض طفيف مقارنة مع سنة 2016 بانخفاض قدره 26،2 %مليار دينار ، دول المغرب و الدول الافريقية كانت قيمتها ضئيلة شهدت تراجعا في 2017 الى 97،1 مليار دولار امريكي ونلاحظ انه رغم تعدد و تنوع التوزيع الجغرافي لمصادر الواردات الجزائرية الا انها تتميز بتركزها بمنطقة واحدة واستثمار عدد قليل من الدول للسوق الجزائرية و هي مجموعة دول الاتحاد الاوروبي مما يمكن أن يخلق نوعا من الاحتكار و يعرض السلع في الجزائر الى خطر ارتفاع الاسعار او ندرة في حال تعرض دولة الاتحاد اللاوروبي الى ازمة و بشكل سريع و مباشر.

المطلب الثالث: الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2017)

الميزان التجاري عبارة عن الفرق الموجود بين اجمالي الصادرات،وإجمالي الواردات فهو جزء مهم من النشاط الاقتصادي بصفة عامة،وله دور حساس فيما يخص النمو الاقتصادي،ويلعب الميزان التجاري دور مهم للتعرف على ما كانت البلد ضمن خريطة الاقتصاد العالمي من زاوية الاندماج التجاري في السوق العالمية.

الجدول رقم (09) تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2017

الوحدة: مليار دولار

السنة	الصادرات الاجمالية	الواردات الاجمالية	رصيد الميزان التجاري
2000	21.651	9.35	12.31
2001	19.091	9.48	9.61
2002	18.700	12.01	6.69
2003	24.469	13.32	11.15
2004	32.217	17.95	14.26
2005	46.334	19.86	26.48
2006	54.741	20.68	34.06
2007	60.590	26.35	34.24
2008	78.590	37.99	40.60
2009	45.186	37.40	7.78
2010	57.091	38.89	18.21
2011	72.888	46.93	25.96
2012	71.736	51.57	20.17
2013	64.714	54.99	9.73
2014	59.996	59.67	0.33
2015	34.55	52.65	-18.10
2016	29.311	47.1	-17.78
2017	34.76	45.95	-11.19

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر :www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

الشكل رقم (01): رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة:2000- 2017

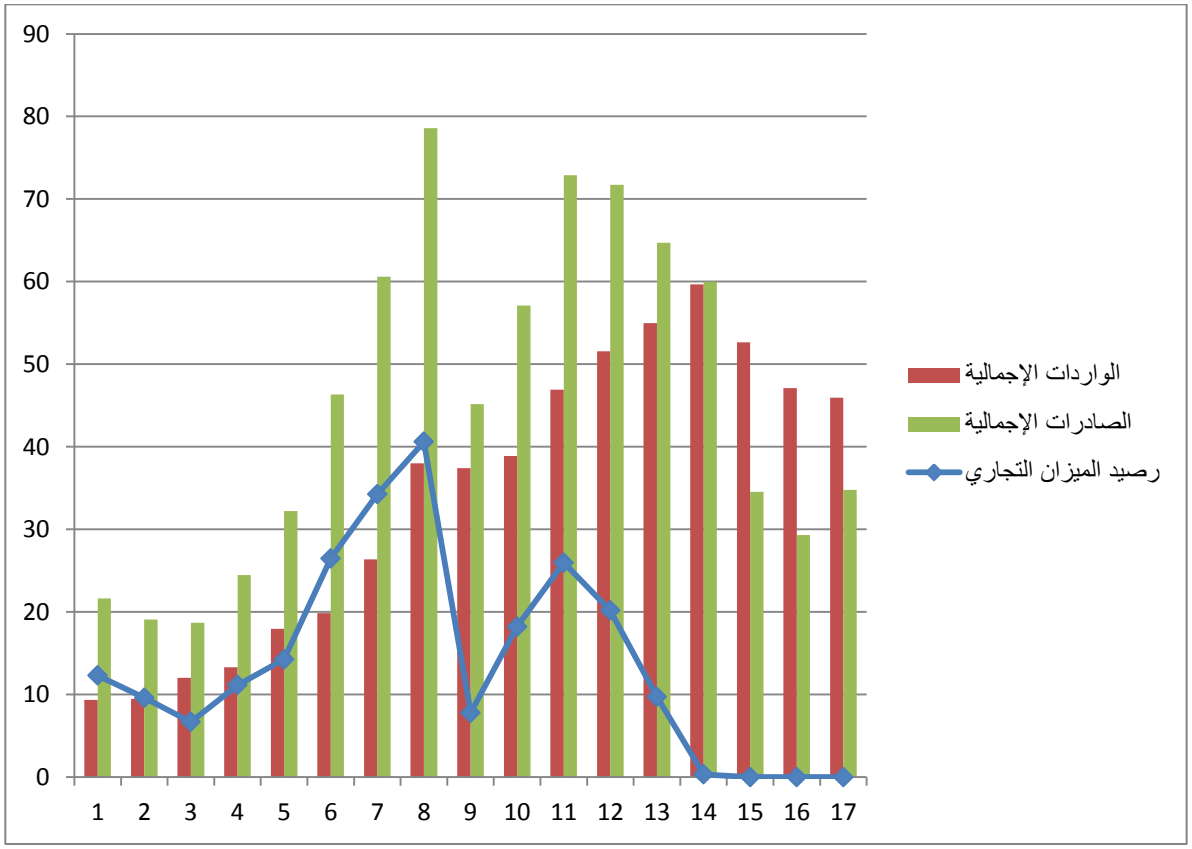

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل أعلاه أن الجزائر تمكنت من تحقيق فائض في الميزان التجاري، سنة 2000 قدر بـ 12.30 : مليار دولار ثم بدأ بعد ذلك في الانخفاض إلى أن وصل إلى 6070 مليار دولار سنة 2002 ليعود في الارتفاع وصولا إلى 11.14 مليار دولار سنة 2000.

بقي مستوى الفائض في تزايد مستمر إلى أن وصل إلى أعلى مستوياته سنة 2008 حيث قدر:

40.60مليار، لينخفض بعد دلك بنسبة كبيرة الى 7.78 مليار دولار سنة 2009 وهذا خلال سنة واحدة، و يعود السبب في ذللك الى ارتفاع اسعار المحروقات الى سقف 150 دولار ثم انهيارها الى حدود 3 دولار نهاية نفس السنة، وهدا ما يؤكد الحقائق التي مفادها أناقتصاد الجزائر سريع التأثر بالتقلبات التي تحدث في اسعار المحروقات ليعود بعد ذلك في الارتفاع تدريجيا ابتداء سنة 2010 ليصل إل 25.961 مليار دولار سنة 2011 بعدها يعاود الانخفاض إلى أن يصل إلى أدنى مستوى قدر بـ0.326 مليار دولار سنة 2014 ليحقق عجز قدره 18.10 مليار دولار سنة 2015 ليواصل انخفاضه خلال سنتين 2016 2017 ليحقق عجز قدره 11.19 ، 17.78 على التوالي بسبب انخفاض أسعار المحروقات .

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن الجزائر تمكنت من تحقيق فائض في الميزان التجاري، سنة 2000 قدر بـ 12.30 مليار دولار ثم بدأ بد ذلك في الانخفاض إلى أن وصل إلى 6.70 مليار دولار سنة 2002 ليعود في الارتفاع وصولا إلى 11.14 مليار دولار سنة 2000.

بقي مستوى الفائض في تزايد مستمر إلى أن وصل إلى أعلى مستوياته سنة 2008 حيث قدر بـ: 40.60 مليار دولار، لينخفض بعد ذلك بنسبة كبيرة إلى 7.78 مليار دولار سنة 2009 وهذا خلال سنة واحدة، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار المحروقات إلى سقف 150 دولار ثم انهيارها إلى حدود 3 دولار نهاية نفس السنة، وهذا ما يؤكد الحقائق التي مفادها أن اقتصاد الجزائر سريع التأثر بالتقلبات التي تحدث في أسعار المحروقات، ليعود بعد ذلك في الارتفاع تدريجيا ابتداء من سنة 2010 ليصل إلى 25.961 مليار دولار سنة 2011، بعدها يعاود الانخفاض إلى أن يصل إلى أدنى مستوى قدر بـ 0.326 مليار دولار سنة 2014 ليحقق عجز قدره 18.10 مليار دولار سنة 2015، ليواصل انخفاضه خلال سنتي 2017 و2016 ليحقق عجز قدره 11.19 و17.78 على التوالي بسبب انخفاض أسعار المحروقات.

يمكن القول بأن الميزان التجاري الجزائري يعاني من اختلالات هيكلية فادحة، وذلك عند النظر إليه بعمق ومن زوايا متعددة خارج المحروقات، فهو هش لا يتحمل الصدمات الخارجية ومحاصر بين مطرقة تقلبات أسعار صرف العملات (الدولار والأورو) وتذبذبات أسعار المحروقات (البترول والغاز الطبيعي) في البورصات والأسواق المالية العالمية، وهي متغيرات معقدة تتحدد خارج النظام لا يمكن التحكم في مساراتها والسيطرة على نتائجها، حيث تتأثر التجارة الخارجية الإجمالية بشكل مباشر يتراجع قيمة الدولار أمام اليورو، حيث أن 2/3 من الواردات الجزائرية متأتية من الدول الأوروبية ومنه يتم إبرام الصفقات باليورو، في حين أن الصادرات الجزائرية التي يغذيها قطاع المحروقات بـ 97% تبرم بالدولار، فالوتيرة المتسارعة تزايد فاتورة الواردات (بالكمية والقيمة) إضافة إلى تدهور قيمة الدولار مقابل اليورو ستؤدي حتما إلى استنزاف احتياطي الصرف من العملات الأجنبية الذي يعتبر كصمام أمان للاقتصاد الوطني، وبما أن هيكل الصادرات تغلب عليه مادة أولية نجد أن الصادرات خارج المحروقات لا تساهم في تغطية الواردات إلا بنسبة ضئيلة.

خلاصة الفصل

نميز أن قوة الاقتصاد الجزائري وموارده المالية الكبيرة ما هي إلا عبارة عنما يولده قطاع المحروقات الذي يعتبر عصب الدولة الجزائرية ومحركها لكن بمجرد انخفاض أسعار البترول انكشفت عيوب الاقتصاد الوطني واتضحت هشاشته على أثر الصدمة البترولية سنة 1986م وعلى إثرها خاضت الجزائر سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الذاتية وبدأت رغبته في التحول التدريجي من نمط الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق وهو ما يعد بداية انفتاح الاقتصاد تفضيل أدوات السوق على الأدوات الإدارية.

كما أنها تسعى جاهدة من أجل توسيع علاقاتها التجارية وإقامة شراكة مع مختلف الدول حيث تم توقيع اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي سنة 2002، بإضافة إلى هذا بدأت الجزائر محاولات جديدة من اجل انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة فقامت بمفاوضات عديدة سعيا منها للانضمام من اجل تحرير تجارتها والاستفادة من المزايا الممنوحة للدول الأعضاء في المنطقة ومسايرة التطورات الحاصلة كما وانضمت إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

إلا أن الجزائر ما زالت تنقصها العديد من المؤهلات اللازمة التي تجعلها في المنافسة العالمية.

خاتمة عامة

في ختام هذا البحث وحين ننظر إلى اتجاهات التبادل الدولي في الآونة الأخيرة نجد أن الدولة الجزائرية تسعى جاهدة لتحسين قوتها ومركزها في ميدان التبادل الدولي خاصة مع ظهور التكتلات الاقتصادية، إذ يجب تنويع بنية اقتصادها لبناء اقتصاد تصديري أمام أي خلل يصيب سير التبادل.

ومن خلال دراستنا لموضوع أثر سياسة التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة من (2000– 2017) توصلنا إلى النتائج التالية:

- تسعى الجزائر لتحرير التجارة الخارجية من خلال برنامج الإصلاحي الذي تبناه وهذا التوجه يتناسب مع توجهات اتفاق الشراكة و المنظمة العالمية للتجارة.
- لكي تنجح سياسة تحرير التجارة الخارجية الجزائرية ينبغي لها أن تندرج تحت استراتيجية كلية لتنمية الصادرات و تحسين قدراتها التنافسية خاصة الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات و الشركات التجارية الدولية.
- شمل اتفاق الشراكة عدة محاور سياسية ، اقتصادية و ثقافية و أمنية و اجتماعية ، واستفادت الجزائر في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مساعدات مالية وفقا لبرامج و خطوط البنك الأوروبي و للاستثمار وسياسة الجوار و الشركات.
- تعدد النظريات المفسرة لأسباب قيام التجارة الخارجية و انقسمت إلى مدارس بدءا بالنظرية لكلاسيكية و تحليلها لظاهرة التبادل الدولي في تباينها بأن الاختلاف في النفقات النسبية للإنتاج في البلدان المختلفة هو سبب قيام التجارة ، ثم جاءت النظرية النيوكلاسيكية لتكملة التحليل لكلاسيكي ببحثها في أسباب اختلاف النفقات النسبية و التي تتمثل في مدى وفرتها على عناصر الإنتاج المختلفة إلى أن الواقع يخالف ما توصلت إليه هذه النظرية وصولا إلى النظريات الحديثة التي تضمنت نظرية اقتصادية الحجم و الفجوة التكنولوجية.
- إن الإفراط في الاستيراد يؤدي إلى توقيف فرص نمو الصادرات خارج المحروقات و في ظل انخفاض أسعار البترول يؤدي إلى تأرجح كفة الميزان التجاري إلى الجانب السلبي و بالتالي عدم الاستفادة من اتفاق الشراكة الأورو جزائرية.
- إن الأزمة التي مرت بها الجزائر بسبب الاعتماد على المورد الوحيد في التصدير هو البترول دفعت بها إلى تحرير تجارتها الخارجية و بالتالي عملية تحرير جاءت كحتمية وليست اختيارية بالنسبة للجزائر.
- ينجم عن تحرير التجارة أثار إيجابية حيث يمكن للفرد المستهلك الاختيار بين عدة سلع محلية و مستوردة و كذلك يحفز مؤسسات الجزائرية على بدل مجهود أكبر لأجل إنتاج منتوج قادر على منافسة السلع الأخرى الأكثر جودة، كما يمكن أن ينجم عنها أثار سلبية كالركود بسبب قلة جودة

المنتوجات المحلية مقارنة بالمنتوجات الأجنبية وانخفاض أسعارها و خلق مشاكل للمؤسسات الجزائرية التي قد تضطر للغلق و تسريح العمال الذي سيولد ارتفاع في نسبة البطالة.

- رغم الإصلاحات و التعديلات التي قامت بها الجزائر في سياساتها لتحرير تجارتها الخارجية و ترقيتها إلا أن هذا لم يساهم في رفع وتيرة التجارة الخارجية بالشكل المطلوب خاصة في مجال التصدير فالصادرات الجزائرية تتسم بالتركيز السلعي على قطاع المحروقات بنسبة 97% و بالتركيز الجغرافي لدول الاتحاد الأوروبي بحكم الشراكة المبرمة من جهة و التبعية الاقتصادية من جهة أخرى.

إختبار فرضيات البحث:

- نعم لقد عرفت الجزائر سياستين هما سياسة الاحتكار في فترة الاشتراكية والتحرير في ضل اقتصاد السوق.
- صحيحأما الآثار الإيجابية فتتمثل في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر والذي ساهم في تمويل بعض المشاريع الاقتصادية في الجزائر والقضاء على عدة مشاكل.
- صحيح أدت سياسة تحريرالتجارة الخارجية إلى حدوث تطورات في الفترة من (2000–2017) حيث عرفت تدبدبا مست كل من الصادرات والواردات على وجه الخصوص.

التوصيات:

- ضرورة الاستفادة من الميزة النسبية التي تمتلكها الجزائر في بعض القطاعات كقطاع الفلاحة والصناعات الاستراتيجية والسياحة والصناعة التقليدية من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- على الجزائر أن تحاول الاستفادة من تجربتنا في مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وأن تحاول توظيف نقاط قوتها كأوراق رابحة للتخفيف من ضغوطات الالتزامات التي يمكن أن تفرض عليها أثناء مفاوضاتها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- توظيف الوفرة المالية للجزائر في مشروعات خالقة للثروة على غرار الاستثمار في البحث العلمي، الصناعة والفلاحة.
- التنويع في اقتصادها الذي يعتمد بشكل شبه كامل على المحروقات والخروج به من هذه الدائرة للوصول إلى اقتصاد غير نفطي.

آفاق الدراسة:

من خلال هده الدراسة نستطيع ان نشتق مواضيع يمكن اقتراحها لمذكرة شهادة الماستر مستقبلا نذكر منها :

- تحليل أثر سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 .

-آفاق الشراكة الأوروجزائرية في ظل التطورات العالمية .

-اثر السياسة التجارية على النمو الاقتصادي 2015- 2022.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

1- إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007م

2- جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، 2006م.

3- جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، 1992م.

4- حسام علي داود و آخرون، اقتصاديات، التجارة الخارجية، دار المسيرة، عمان.

5- رشيد العصار و آخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر، الطبعة الاولى، عمان، 2000م.

6- رعد حسن الصرن، السياسات التجارية الخارجية، دار رضا للنشر، الجزء الأول، مصر، 2000م.

7- رنان مختار، التجارة الدولية و دورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009م.

8- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة و النشر، 1998م.

9- سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة، القاهرة، 2005م.

10- سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، مصر، 2011م.

11- صلاح الدين حسن السيسي، التجارة الدولية و الصيرفة الالكترونية، دار الكتاب الحديث للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2014.

12- عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003م.

13- عبد الرحمن يسري أحمد و إيمان زكي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2007م.

14- عبد الرحمن يسري أحمد و محمد أحمد السيرتي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، 2009م.

15- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة، الأردن، 2007م.

16- فليح حسان خليف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسات الوراق للنشر، الأردن، 2004م.

17- محمد أحمد السيرتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية، الطبعة الأولى، 2009م.

18- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دون دار النشر، الاسكندرية، 2007م.

19- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان، 2010م.

20- محمد زكي الشافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1970م.

21- محمد عبد العزيز و مصطفى شيحة، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية، مصر، دون سنة.

22- ناصر دادي و مثناوي محمد، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003م.

23- نوال عبد الكريم الأشهب، التجارة الدولية، دار المجد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015م.

24- هشام محمود الإقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة 4، مصطفى مشرفة، الاسكندرية، 2009م.

25- يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2010م.

26- يونس محمود، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الأردن، 1991م.

الأطروحات

– عبد الوهاب رمدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، دراسة تجارب مختلفة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006.

المذكرات

–حدوش هناء، دور الشراكة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة سكيكدة، 2012/2011.

– سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية، حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، فرغ التخطيط و التنمية، جامعة الجزائر، 2003.

– عبابسة نوال، التخصص الدولي بين واقع حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التحليل و الإشراف الاقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009/2008.

– فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية و الدولية، دراسة حالة الجزائر و اتفاق الشراكة الأورو متوسطية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2013/2012.

– لحضر مداني، تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف و التكتلات الاقتصادية الاقليمية، دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007/2006.

المجلات

– أقاسم قادة، سمية كبير، تقييم تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، العدد أربعة، 2013م.

- زغيب شهرزاد و عيساوي ليلى، آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة خيضر بسكرة، العدد أربعة، 2003م.

- صالح تومي و عيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية، مجلة الباحث، ورقلة، العدد أربعة، 2006م.

- طاهر علي، أساسيات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد الأول، 2004.

ملتقيات

- مخلوفي عبد السلام، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد إثر اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة trips على نقل التكنولوجية و القدرة التنافسية لمنتجات الدول النامية في الأسواق العالمية، يومي 23/22 أفريل 2003م.

التقارير

- تقرير المركز الإسلامي لتنمية التجارة حول المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية، إسطنبول لسنة 2017م.

المراجع باللغة الأجنبية

1- Bernard Remiche et autres, le commerce international entre Bi- et Multilatéralisme, édition Larcier, Bruxelles, Belgique, 2006, p122.